الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في اللسانيات التداولية

لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اللسانيات العامة

إعداد الدكتورة: دلال وشّن

السنة الجامعية: 2022/2021 .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في اللسانيات التداولية

لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اللسانيات العامة

إعداد الدكتورة: دلال وشّن

السنة الجامعية: 2022/2021 .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة عامّة:

ظهرت في المجال اللساني دراسات لسانية حديثة عديدة تهتمّ بالعناصر التي استبعدتها البينوية، كالدراسات الوظيفية التي تهتمّ بدراسة اللغة وهي تؤدي وظيفتها التّواصلية، وترى أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية بشرية متكاملة تتدخّل في تحقيقها عوامل كثيرة تؤثر فيها وتتأثّر بها منها أبعاد ثقافية واجتماعية ونفسيّة...

وكان من نتائج تطوّر الدراسات اللّسانية، ظهور اللّسانيات التداولية بعدِّها علما تواصليا لا يكتفي بوصف وتفسير الأشكال اللّغوية، بل يتعدّى ذلك إلى دراسة اللّغة أثناء الاستعمال وتحليل عمليات هذا الاستعمال ووصفه وفق آليات إجرائية عدّة، ثم دمج العديد من الحقول المعرفية في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتحليل الخطابات المختلفة.

وقد ارتأيت في هذه المحاضرات الموجّهة إلى طلبة السّنة الأولى ماستر تخصّص اللّسانيات العامّة، معالجة جملة من المفاهيم الأساسية والمصطلحات المركزية في اللسانيات التداولية، وشرح تلك المفاهيم ليتعرّف الطالب عليها ويتمكّن من استخدامها في تحليل خطابات شعرية أو نثرية وفق المنهج التداولي.

أهم مصادر المقياس:

- ✓ الجيلا لي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1992/11م.
- ✓ حمو ذهبية لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب منشورات مخبر تحليل الخطاب جامعة مولود معمري تيزي وزو دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع 2005.
- ✓ صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1993م
- ✓ عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط1، 2003
- ✓ فرا نسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، ط1، 1987 م.
- ✓ فيليب بلا نشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، ط1، 2007 م.
- ✓ محمد بدري عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 م.
- ✓ محمد سويرتي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2007 م.
- ✓ محمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 1404 هـ 1984 م.
- ✓ محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002م.

المحاضرة الأولى: الدراسات اللغوية ما قبل التداولية

1/ اتجاهات الدراسات اللغوية:

إنَّ الحديثَ عنِ الدِّراساتِ اللُّغوية واللِّسانية قبل ظهور التَّداولية، يقودنا مباشرة إلى تقسيم الباحثين لها وفق اتجاهين رئيسين هما:

- اتجاه الدراسات الشكلية للغة.
- اتجاه دراسات اللغة في السياق التواصلي.

أ/ الدراسات اللغوية عند العرب:

1/ **الاتجاه الشكلي**: الذي عمد إليه النحاة العرب في تقعيدهم النحو العربي إلى حدّ ما. فكانت أحكامهم معيارية، تتسم بالصرامة المنطقية وذلك ما نجده عند سيبويه مثلا في مرحلة التأسيس. فخصّص بابا في " الاستقامة والإحالة"، وفرّق بين الصحة النحوية للجملة ومقبوليتها دلاليا، وقسّم الكلام إلى مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

أمّا الصرامة المنطقية– التي اكتسبوها من التأثر بالمنطق اليوناني– فتظهر في اعتمادهم على التقدير وتصنيف التراكيب إلى الواجب والجائز وغير الجائز...إلخ. والحكم بالشذوذ على ما خرج على القاعدة المتعارف عليها أو تأويل ذلك تأويلا يخرج في كثير من الأحيان عن منطق اللغة ويصل إلى درجة التعسف والتزيد في النص، أو تسويغه على أنه من باب الضرورة الشعرية. وهذا الأمر لا ينسحب على عمل النحاة كلّهم.

كما اتفق النحاة العرب مع النحو التحويلي في عديد المواطن كربطهم البنية العميقة بالبنية السطحية عن طريق علاقات التأثير والتأثر بافتراض العامل، واهتمامهم بقضايا الأصل والفرع مثل: (النكرة، المعرفة)، (الجمع، المفرد)، (المذكر، المؤنث)...إلخ.

ولم تقتصر الدراسة الشكلية على النحو فقط، بل اتسم التحليل الصرفي أيضا بذلك عند معالجتهم لقضايا الإعلال والإبدال مثلا، وذلك برد الألفاظ إلى الأصول عند إخضاعها للميزان الصرفي.

2/ **الاتجاه التواصلي**: لا يمكن الحكم على الدرس اللغوي العربي بأنه شكلي في مجمله، إذ تطور ال بحث عندهم من خلال إدماج الاتجاه التواصلي في معالجاتهم. فلقد خضع التقعيد عند العلماء العرب إلى اللغة في استعمالاتها، وجعلوا لذلك حدودا زمانية ومكانية فارتحلوا إلى القبائل الفصيحة وجمعوا المادة اللغوية منها، وكان السماع أحد مصادر التقعيد عند الكوفيين، كما تنبهوا إلى أن الأصل في الكلام أنه منطوق في سياق تواصلي واجتماعي معين واشترطوا الإفادة في الكلام الذي يحصل باستعمال وجوه متفاوتة من التراكيب، وبكيفيات مختلفة من طرائق التلفظ، وتأثير اللهجات على القواعد ...وكلّها أدت إلى تقعيد القواعد دون إهمال عنصر السياق وغيره من الاعتبارات التداولية.

أمّا إذا تأملنا الدراسات البلاغية فنجد اهتمامها بالاستعمال اللغوي في السياق بيّن كدراسات ابن سنان الخفاجي والسكاكي والجرجاني والجاحظ والقرطاجني والعلوي وابن خلدون في المقدمة، دون أن ننسى الإشارة إلى العلوم غير اللغوية الأخرى كالفقه وأصوله وعلم الكلام...

2/ الدراسات اللغوية عند الغربيين:

أ/ **الاتجاه الشكلي**: إن الدراسات اللغوية اللسانية قبل ظهور التداولية عند الغربيين تتلخص في تلك الدِّراساتِ التي نُعتت "بالشَّكلية الصُورية"، التي تعنى بدراسة النظام اللغوي معزولا عن سياق التواصل الاجتماعي، حيث نشأت في أعقاب انحسار المنهج التقليدي وإعادة النظر في مقولات المنهج التاريخي المقارن .

ويمكن أن نُقسِّم هذا النوع من الدراسات إلى اتجاهين أساسين هما:

– الاتِّجاه البنيوي الوصفي – الاّتجاه التوليدي التَّحويلي .

1. **البنيوية:** اهتمّت البنيوية باللُّغة كبنية مُغلقة انطلاقا من إقرار رائدها السويسري فيرديناند دي سوسير F.D.Sausure أنَّ موضوع اللِّسانيات الوحيد هو اللُّغة في ذاتها ولأجل ذاتها، وفصله بين ثنائية اللُّغة والكلام. اللُّغة كظاهرة اجتماعية وكنظام قائم بذاته لا تخضع إلاَّ لنظامها ولا تُدرس إلاَّ في ذاتها ولذاتها، والكلام كظاهرة فردية وكممارسة خاصَّة بكلِّ فرد. فتميَّزت هذه الفترة بالنَّظر إلى اللُّغة نظرةً تحليليةً جديدةً والتَّفكير فيها بطريقةٍ علميةٍ موضوعيةٍ مجرَّدةٍ في جميع مستوياتها المعروفة مع إهمال الكلام واعتباره عنصرا ثانويًا تؤجل دراسته.

لقد أثَّرت البنيوية في الدِّراسات اللُّغوية، فظهرت مدارس لسانية مختلفة في أمريكا وأوروبا تتباين في درجة التأثُّر وكيفية الأخذ بالمبادئ السوسيرية .

وعلى الرَّغم من اتِّساع الهوَّة بين الاتجاهين الأمريكي والأوروبي في موضوع الدِّراسة: فاتِّجاه يعتمد الكلام (الأمريكي)، والآخر يعتمد اللُّغة(الأوروبي)، ولكنَّ ذلك ما هو إلاَّ تفريق شكلي .لأنَّ اللّغة والكلام يُكمِّلان بعضهما بعضًا، والتفريق بينهما يؤدي إلى الدخول في حلقة تساؤل مفرغ: من فيهما يُدرس قبل الآخر، اللُّغة قبل الكلام أو العكس؟

واكتفت هذه الدِّراسات في البداية بدراسة الجملة ثم تجاوزتها في الفترة الأخيرة إلى مستويات أعلى كالنَّص والخطاب، ممَّا ولَّد فروعًا لغوية ذات مفاهيم جديدة مثل:تحليل النَّص، تحليل الخطاب، نحو النَّص، ....، والنَّص في المنظور البنيوي هو النسيج اللُّغوي المغلق الذي يُدرس من خلال علاقة مستويات اللُّغة داخله بعضها ببعض، وإدراك تنظيمه وتحليل الروابط وتصنيفها.

- **الاتِّجاه التوليدي التَّحويلي**: انتقل الاتجاه التوليدي التحويلي باللُّغة من مرحلة الوصف إلى مرحلة التَّفسير، أو من طابع السكون والجمود إلى الطابع الإبداعي الخلاَّق حيث عاب تشومسكي Chomsky على المناهج البنيوية اهتمامها بالأشكال اللُّغوية المنجزة، فراح يربط بين العقل واللُّغة، باعتبار أنَّ الإنسان يُنتج ويُفسِّر ما لا حصر له من الجمل بما فيها الجمل التي لم يسبق أن سمعها من قبل وفق قواعد صورية، فيصف الظاهرة اللُّغوية دلاليا بردِّ بنيتها السطحية المنجزة فعلاً إلى بنية عميقة، دون اعتبار البُعد الخارجي للظاهرة من موقف المتكلِّم والمخاطَب والظروف الكلامية التي تكتنفها.

وقد اهتم هذا الاتِّجاه بالاكتساب اللُّغوي لدى الطفل والعناية بتفسيره بطريقة منطقية رياضية، ممَّا نحا به نحو التَّجريد، واصطناع جمل صحيحة نحويًا لكنَّها غير مفهومة دلاليا فكان من مآخذ النظرية التوليدية الَّتي اهتمت بالمكوّن الدلالي في مراحلها المتأخرة، فظهر مفهوم النحو التّحويلي الّذي يرى أن اللُّغة مجموعة من البنيات العميقة المحدودة، الّتي يمكن أن تُكوِّن عددًا غير محدودٍ من الجمل عن طريق قواعد التحويل .

2. **الاتجاه التواصلي**: إنَّ جُلَّ تلك الدراسات قد وقفت في بحثها عند حدود الجملة ولم تُولِ أهميَّة للُّغة بصفتها أداة تواصل، فأهملت الكثير من الظواهر المتعلِّقة بالاستعمال اللُّغوي والتحقُّق الفعلي التواصلي للُّغة أثناء الاستعمال أو التخاطب.

فظهر الاتِّجاه التواصلي كردَّة فعل على المدارس البنيوية الشكلية، وانبثقت عنه تيارات لسانية ذات أسس معرفية تهتمُّ بالاستعمال اللُّغوي التواصلي في إطاره الاجتماعي، وتحديد

سياق التلفُّظ وأنواعه ومجموع العناصر المكوِّنة له، ودور كل عنصر في إنتاج الخطاب وتأويله وتفسيره واستنتاج أهدافه ومقاصده....

وتجلَّى هذا الاتِّجاه في مناهج كثيرة ركَّز كلٌّ منها على جانب معيَّن رغم الإطار العامِّ الذي يجمعها (إطار التواصل) منها:

- المنهج الوظيفي الذي ربط اللُّغة بالوظيفة التي تُؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جانب آخر من خلال مدرسة براغ التي ألحَّت على دراسة وظائف اللُّغة، ومدرسة فيرث Firth الذي يُعدُّ مفهوم سياق الحال أهمَّ ما قدَّمته، إذ تكتسب الجملة دلالتها من ملابسات الأحداث وسياقها، ثم نشُط الاتِّجاه الوظيفي في السبعينات على يد وظيفيين جُدد كان آخرها "النحو الوظيفي" الذي اقترحه "سيمون ديك" SIMON DIK، بالإضافة إلى منهج تحليل الخطاب في مراحله المتأخرة من خلال ربطه بسياق إنتاجه وانفتاحه على كثير من العلوم أثناء التَّحليل منها :علم النَّفس، علم الاجتماع... وغيرها.

وفي الآونة الأخيرة ظهر تيَّار الدِّراسات التَّداولية الذي يهتمُّ بعلاقة النَّشاط اللُّغوي بمستعمليه، والبحث عن عوامل نجاح أو إخفاق التَّواصل باللُّغات الطبيعية والمقامات التي يُنجز ضمنها الخطاب.

كما يُعتبر مفهوم الأفعال الكلامية أهمَّ ما جاء به هذا المذهب اللِّساني الجديد بحيث يُشكِّل جزءا أساسيًا من بنيته النَّظرية[1].

---

[1] ينظر: عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية ، من ص 138 إلى ص152 .

عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، من ص 05 إلى ص31.

مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، من ص 05 إلى ص09.

المحاضرة الثانية: التداولية مفاهيم ومصطلحات

1/ تعريف التداولية لغة واصطلاحا:

لُغةً :

جاء في لسان العرب لابن منظور: "دَوَلَ؛ الدَّولَة والدُّولة : العقَبَة في المال والحرب سواءٌ، وقِيل الدُّولة بالضمِّ في المال والدَّولة بالفتح في الحرب، وقِيل :هُما سواءٌ فيهما، يُضَمَّان ويُفتحان، وقِيل بالضمِّ في الآخرة، وبالفتح في الدُّنيا وقِيل :هُما لُغتان فيهما والجمع دُوَلٌ ودِوَلٌ .

الدَّولة بالفتح في الحرب: أن تُدال إحدى الفئتين على الأخرى، يُقال :كانت لنا عليهم الدُّولة والجمع دُوَلٌ، والدُّولة بالضمِّ في المال، يُقال :صار الفيء دُولَةً بينهم يتداولونه مرَّة لهذا ومرَّة لهذا، والجمع دُولاتٌ ودُوَلٌ، وقال أبو عبيدة : الدُّولة بالضمِّ اسم للشيء الَّذي يُتدوال به بعينه والدَّولة بالفتح، الفعل.

وفي حديث أشراط السَّاعة : إذا كان المغنمُ دُوَلاً .جمع دُولَةٍ بالضمِّ وهو ما يُتداول من المال فيكون لقوم دُون قوم، وقال الزجَّاج : الدُّولة اسم الشيء الذي يُتداول، والدُّولة، الانتقال من حال إلى حال، وفي حديث الدُّعاء :حدِّثني بحديث سمعتَه من رسول الله بينك وبينه الرِّجال أي ؛ لم يتناقله الرِّجال ويرويه واحدًا عن واحد .وإنَّما ترويه أنت عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم ....

اللَّيث :الدَّولة والدُّولة لُغتان .. وتداولنا الأمر أخذناه بالدُّول .وقالوا : دواليك أي مُداولة على الأمر، ودالَت الأيَّام أي دارت والله يُداولها بين النَّاس .وقولهم دواليك أي

تداولاً بعد تداولٍ [1] . ومما سبق يتبين أن معنى التداولية يتعلق بمعنى التحول من حال إلى حال، ومعنى تبادل وجهات النظر.

أصطِلاحًا: قُوبلت التَّداولية كمصطلح عربيّ بمصطلح Pragmatique في اللُّغة الفرنسية، وpragmatics في اللُّغة الإنجليزية، الذي يُمكن أن يؤرَّخ له مُنذ القدم، حيث كانت تُستعمل ككلمة pragmaticus اللاّتينية وكلمة pragmaticos الإغريقية بمعنى" عملي"[2] .

ولم يرتضِ كلُّ الدَّارسين "التَّداولية" للدَّلالة على المقصود، ولذلك اختلفوا في ضبط المقابل التُّرجمي لهذا المصطلح الَّذي يُغطِّي جميع مساحته المفاهيمية :

- فمنهم من قابل Pragmatique بالاستعمالية كما فعل عبد الرحمن الحاج صالح.
- وقابلها عادل فاخوري في كتابه "تيَّارات في السيمياء" بعلم التَّداول ص(81) .
- وقابلها محمد عنَّاني في "معجمه المصطلحي" بـ التَّداولية، أو السِّياقية أو المواقِفية (ص 89)، وهو يقول :" قد نَختار أن نقبله –مصطلح التَّداولية- ونُشيعه ونُفشيه، بشرط أن نشرحه الشَّرح الوافي، ونُصرَّ على تحديد معناه في كلِّ مرَّة حتَّى يثبت في أذهان النَّشء " (ص18)
- وقدَّم مترجِما كتاب "تحليل الخطاب" ليول وبراون مقابلاً هو علم المقاصد (ص32)[3].

يقول محمد محمد يونس :"أُفضِّل ترجمة مصطلح pragmatics بعلم التَّخاطب وليس بالتَّداولية أو النَّفعية أو الذارائعية كما يفعل عدد من اللُّغويين العرب، توهُّما منهم بأنَّها

---

[1] ابن منظور، لسان العرب ، المجلد 02، ص 431، 432، (مادة دَوَلَ).

[2] د عادل الثامري، التداولية ظهورها وتطورها ، ص01 .

[3] د بلعابد عبد الحق، تداوليات الخطاب القانوني، مجلة اللغة والأدب، ملتقى علم النص، جامعة الجزائر، جانفي، 2006، ع17، ص265، 266.

pragmatics وpragmatism شـيءٌ واحـدٌ، والواقـع أنَّ المصـطلح الأوَّل يُطلـق علـى الدِّراسات التِّي تُعنى بالمعنى في السِّياقات الفعلية للكلام، وهو ما يتَّفق مع معناه الحرفي وهو "علـم الاستعمال" ... ولذا فإنَّ ترجمة pragmatics بعلـم التَّخاطب أنسب – في رأيي– مـن الخيـارات الـتَّي اطَّلعتُ عليها حتَّى الآن. أمَّـا pragmatism فهـي مدرسة فلسفية ظهرت في أمريكا تذهب إلى أنَّ الفكرة النَّظرية لا تُجدي نفعًا، ما لم تكن لها تطبيقات عمليَّة "[1].

وهذا ما يذهب إليه مسعود صحراوي في هامش له في كتابه "التَّداولية عند العلماء العرب"، فيُقرُّ أنَّ التَّداولية ليس ترجمة لمصطلح le pragmatisme الفرنسي لأنَّ هذا الأخير يعني الفلسفة النفعية الذرائعية[2] .وسيكون في الفصول اللاحقة حديث عن الجذور الفلسفية للتَّداولية والصِلة الأكيدة بينهما.

وإن كان قد اختُلف في إيجاد المقابل الاصطلاحي للتَّداولية، فإنَّ الاختلاف حول إيجاد تعريف لها أمرٌ طبيعي كذلك، فأقْدمُ حدٍّ للتَّداولية نجده عند شارل موريس (1938) يقول: " التَّداولية جزءٌ من السيميائية الَّتي تُعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات"[3].

و السيمياء عند شارل موريس تنقسم إلى ثلاثة مستويات هي:

- التَّركِيب: ويدرس العلاقة بين العلامات (حدوده الجملة).
- الدَّلالة :وتدرس العلاقة بين العلامات والأشياء .

---

(1) أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، مجلة عالم الفكر ، م 32 .

(2) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية "في التراث اللساني العربي، ص15 .

(3) نعمان بوقرة ، المدارس اللسانية المعاصرة، ص174.

– التَّداولية التِّي تتدخل – بعد قصور المستويين الأوَّلين– عن معالجة كل مشاكل اللُّغة خاصَّة الجانب التَّواصُلي، لتدرس علاقة العلامات بمُستعمليها، وأوجدت لذلك مفاهيم خاصَّة كانت غائبة عن فلسفة اللُّغة واللِّسانيات[1].

ويقول صلاح فضل : "التَّداولية هي الفرع العلمي من مجموعة العلوم اللُّغوية التِّي تختصُّ بتحليل عمليَّات الكلام بصفة خاصَّة، ووظائف الأقوال اللُّغوية وخصائصها خلال إجراءات التَّواصل بشكل عامٍّ"[2].

–"التَّداولية هي دراسة الأسُسِ التِّي نستطيع بها أن نعرف لِمَ تكون مجموعة من الجُمل شاذَّة anormalaus تداوليًا أو تُعدُّ في الكلام المحال، كأن يُقال مثلاً :أرسطو يوناني لكنِّي لا أعتقد ذلك. أو يُقال: آمُرك بأن تُخالف أمري، أو يُقال : الشَّمس لو سمحت تدور حول الأرض .وعلى الرَّغم من أنَّ إيضاح الشُّذوذ في هذه الجمل قد يكون سبيلاً جيِّدا للوصول إلى نوع من الأسُس التِّي تقوم عليها التَّداولية فهو لا يُعدُّ تعريفًا شاملاً لكلِّ مجالاتها"[3].

– التَّداولية هي دراسة اللُّغة من وجهة نظر وظيفية Fonctional perspective، وهو نوع من التَّعريف يُحاول أن يُوضِّح جوانب التَّركيب اللُّغوي بالإحالة إلى أسباب غير لغوية، لكنَّه رغم ذلك لا يمنح التَّداولية استقلاليتها عن كثير من العلوم اللُّغوية الأخرى، فالاهتمام بالأسباب غير اللّغوية لا يُعدُّ معيارًا دقيقًا يُميِّزها عن علم اللُّغة الاجتماعي، وعلم اللُّغة النَّفسي مثلاً، اللَّذين يشتركان مع التَّداولية في تبيين :أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الحديث، موضوع الحديث، مرتبة المرسل والمرسل إليه، وجنسهما وانتباههما،

[1] علي آيت لوشان ، السياق والنص الشعري، ص56.

[2] نعمان بوقرة ، المدارس اللسانية المعاصرة، ص174.

[3] محمود أحمد نحلة ، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 11.

وذاكرتهما وشخصيَّتهما ... إلى غير ذلك من الجوانب غير اللُّغوية التِّي لها دور في الأداء اللُّغوي بين المتخاطبين.

- التَّداولية هي دراسة كلِّ جوانب المعنى التِّي تُهملها النَّظريات الدِّلالية، فإذا اقتصر علم الدَّلالة على دراسة الأقوال التِّي تنطبق عليها شروط الصِّدقTruth conditions، فإنَّ التَّداولية تُعنى بما وراء ذلك ممَّا لا تنطبق عليه هذه الشروط [1].

وهذا التَّعريف يقودنا إلى مسألة هامَّة طُرحت عند كثير من اللِّسانيين لتحديد الفَرق بين التَّداولية وعلم الدَّلالة، والذِّي لخَّصه شارل موريس Charles Moris 1938بقوله: "الدَّلالة تبحث في علاقة العلامات بمدلولاتها والتَّداولية تهتمُّ بعلاقة العلامة بمؤولها"[2].

- -التَّداولية فرعٌ من علم اللُّغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلِّم Intention speaker، أو هو دراسة معنى المتكلِّم Speaker Meaning. فليس بالضَّرورة أن يَعني المتكلِّم ما تحمله ألفاظه من معاني، إذ كثيرًا ما يحدث العكس، فقولُ القائل: أنا مريض مثلاً .قد يَعني الإخبار عن حالته الصحيَّة المتدهورة فعلاً، أو يكون تعبيرًا عن عدم رغبته في مساعدتك إن كنت طلبت منه ذلك سلفاً.

فبعض الباحثين رأى أن للمعنى ثلاثُة مستويات :

- المعنى اللُّغوي المستفاد من دلالة الكلمات والجمل مباشرة .
- ومعنى الكلام الذي يُعين السِّياق على استنباطه.
- ومعنى المتكلِّم الموجود بالقوَّة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 12.

[2] عيد بلبع، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، ص01 .

ولعلَّ أوجزَ تعريف للتَّداولية هو : "دراسة اللُّغة في الاستعمال in use، أو في التَّواصل in interaction، لأنَّه يُشير إلى أنَّ المعنى ليس شيئا متأصِّلاً في الكلمات وحدها .ولا يرتبط بالمتكلِّم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثَّل في تداول اللُّغة بين المتكلِّم والسَّامع في سياق محدَّد (مادِّي واجتماعي ولغوي) وصُولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما"[1] .

وتُشير فرانسواز أرمينكو إلى أن التَّداولية درسٌ غزيرٌ وجديدٌ، لا يمتلك حتَّى الآن حدودًا واضحةً، ولها صلة بالفلسفة والأبحاث اللِّسانية .

كما لها اتِّجاهات مُختلفة نتج عنها تداوليات عديدة منها :

- تداولية البلاغيين الجدد.
- تداولية السيكولوجيين.
- تداولية اللِّسانيين.
- تداولية المناطقة والفلاسفة.
- وهناك تنبؤ بتداولية الأدباء[2].

كما ترى بأنَّ التَّداولية درسٌ يسعى إلى الإجابة عن أسئلة كثيرة من قبيل : [3]

- ماذا نصنع حين نتكلَّم ؟
- ماذا نقول بالضَّبط حين نتكلَّم؟

---

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 13، 14 .

[2] فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، تر سعيد علوش، ص08.

وينظر: علي آيت لوشان، السياق والنص الشعري، ص 56 .

[3] فرانسواز أرمينيكو، المرجع السابق، تر سعيد علوش ، ص 11 .

- لماذا نطلُب من جارِنا حوْل المائدة أن يمدَّنا بمايونيز الثَّوم بينما يظهر واضحًا أنَّ في إمكانه ذلك ؟
- فمن يتكلَّمُ إذن وإلى من يتكلَّمُ؟
- من يتكلَّم ولأجل من ؟
- ماذا علينا أن نَعْلَم حتَّى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟
- ماذا يعني الوعد بشيء ما ؟
- كيف يمكننا قول شيء آخر، غير ما كنَّا نُريد قوله؟
- هل يمكن أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟
- ما هي استعمالات اللُّغة ؟
- أيُّ مقياس يُحدِّد قدرة الواقع الإنساني اللُّغوي ؟.

إن تعريفات التداولية مهما ركزت على جوانب مختلفة فإنها لا تخرج عن إطار ربطها باستعمال اللغة، وإن كان بعض هذه التعريفات لا يحدد مفهوم التداولية التحديد الجامع لجوانبها أو التحديد الذي يحول دون تداخلها مع اتجاهات أخرى لدراسة اللغة.

المحاضرة الثالثة: مفاهيم تداولية مركزية (1).

تزخر التَّداولية –ككلِّ علم– بزخم من المفاهيم التِّي رأينا أن أخصَّ أهمَّها بتعاريف مختصرة حتَّى تتبين حقيقتها منذ البداية، وتكون معينا على فهم الآتي من المحاضرات.

- **الأفعال الكلامية**: الفعل الكلاميُّ هو القول المعبِّر عن عمل فهناك أعمالٌ لا يمكن إنجازها إلاَّ من خلال اللُّغة، وهذا ما يجعل الخطاب فعلاً .

نحو :نلتمس منكم الموافقة على هذا الأمر.

فقد أنجز المرسل في هذه الجملة فعلا لغويا هو الالتماس بما تضمَّنه من اختيار الفعل (نلتمس) الدَّال على طلبه، تضافرا مع اعتبارات سياقية أخرى[1].

- **الإشاريات**: هي تلك الأشكال الإحالية التِّي ترتبط بسِّياق المتكلِّم، مع التفريق الأساسي بين التعبيرات الإشارية القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الإشارية البعيدة عنه[2]، وترتبط الإشاريات ارتباطا وثيقا بالسّياق الذي يتم التلفّظ بها فيه فلا تُفهم ولا تُفسّر بمعزل عنه فإذا أخذت جملةً مقتطعةً من سياقها التَّداولي مثل: إنَّهم سيدرسون اليوم في حجرة أمام حجرتنا . بدت شديدة الغُموض، مُستغلقة الفهم، فالضَّمائر :الهاء، الواو، النون، وظرف الزمان (اليوم) وظرف المكان (أمام)، كُلُّها أدوات لغوية خالية من أيِّ معنى في ذاتها، تُحيل إلى مراجع مُختلفة وغير ثابتة تتحدَّد في سياق الخطاب التَّداولي.

وميَّز الباحثون بين خمسة أنواع منها هي:

---

[1] ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري ، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص 74 .

[2] ينظر المرجع نفسه، ص81.

الإشـــاريات الشخصـــية، الإشـــاريات الزمانيـــة، الإشـــاريات المكانيـــة، الإشـــاريات الاجتماعية، الإشاريات الخطابية النصّية، مع اختلاف في الأخذ بها جميعا أو ببعضها فقط. فكل خطاب لا يتم إلا بحضور الأدوات الإشارية الثلاثة (الأنا، الهنا، الآن) .ولذلك لا يعترف كثير من الباحثين إلا بالأدوات الإشارية الثلاث الأولى.

أ/الإشاريات الشّخصية:

وتتمثل بشكل عامّ في الإشاريات الدّالة على المتكلم المفرد (أنا)، أو المتكلم المعظِّم نفسه أو معه غيره (نحن)، والإشاريات الدّالة على المخاطب مفردا أو جمعا مذكرا أو مؤنثا، والإشاريات الدّالة على الغائب إن كان حرّا لا يُعرف مرجعه في السِّياق اللغوي، أمّا إذا عُرف فلا يدخل في الإشاريات .

و"الأنا " لا يُضمِّنها المرسل في خطابه شكلا، لأنّها حاضرة في بنية الخطاب العميقة، فيُفرّق بين المرسل وغيره من خلال تلفظه بالخطاب وهي موجودة بالقوّة في ذهن المرسل إليه حتى يستطيع تأويل الخطاب تأويلا صحيحا اعتمادا على معطيات السياق، وممّا يدل على ذلك إحالته لفظا للمرسل إذا ما نقل عنه الخبر فيقول: هو كذا وكذا ... فيُوظّف أداة إشارية تُناسبه إفرادا وتذكيرا وغيبة .

ب/الإشاريات الزمانية:

هي أدوات لغوية تدلُّ على زمان معيّن يُحدده السِّياق قياسا إلى زمان التكلُّم الذي يشكل مركز الإشارة الزمانية، التي يجبر المرسل إليه على تحديدها حتى يتمكن من تأويل باقي العناصر اللُّغوية المكونة للخطاب بناء على معرفتها، لهذا "يجب أن نربط الزمن بالفعل

ربطا قويا في مرحلة أولى، ونربط كذلك بين الزمن والفاعل لأهميته الكبرى في مرحلة ثانية"[1].

ففي قولي مثلا: سأكلمك بعد ساعة، يلزم المرسل إليه العلم بلحظة التلفظ حتى يبني توقعه عليها، ويتعرَّف الوقت المقصود بدِّقة.

وقد تحيل هذه الإشاريات إلى زمان يستغرق المدَّة الزمنية كلّها مثل: اليوم الجمعة، وقد يستغرق بعضها مثل :قرأت درسا خاصا يوم السبت أي في جزء محدد من اليوم، كما يمكن أن يخرج للدَّلالة على زمان أوسع وأشمل نحو: بنات اليوم، ليشمل العصر الذي نعيش فيه، ولا تحدد بيوم فيه أربع وعشرون ساعة فقط.

وهذه العناصر الإشارية تدلُّ على الزمان الكوني، كما تدلُّ أيضا على الزمن النحوي اللذين يمكن أن يتطابقا رغم اختلافهما أصالة في كثير من أنواع الاستعمال[2].

ج/الإشاريات المكانية:

يُضمّن المرسل خطابه عناصر إشارية للدلالة على المكان نحو: أسماء الإشارة :هذا، ذاك، هنا، هناك... وسائر ظروف المكان: فوق، تحت، أمام /وراء، يمين، يسار...، ويتمُّ تفسيرها اعتمادا على مكان التلفظ وقت التلفظ، أو ما يسمّى" مركز الإشارة المكانية " أو قياسا على مكان آخر معروف لدى المتكلم والمخاطب على السواء في السِّياق المادّي المباشر الذي قيلت فيه، دون الخروج عن الإطار المعنوي الذي يقصده المتكلم "فيقوم بتحديد المواقع بالانتساب إلى نقاط مرجعية في الحدث الكلامي." [3]

---

[1] المرجع السابق، ص 83 .

[2] ينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 20-21 .

[3] عبد الهادي بن ظافر الشهري ، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص 84.

فإذا قال قائل ما: أريد البقاء هنا. فلا يمكن تفسير العنصر الإشاري (هنا) إلا بالنّظر إلى المكان المقصود الإشارة إليه من قبل المتكلم .

كما يوجد مصطلح "التقابل الإشاري "الذي يعني أن هناك عديدا من الأفعال التي تحمل في ذاتها معنى إشاريا مثل: الفعل (يأتي) الذي يدلّ على الحركة باتجاه المتكلم والفعل (يذهب) الذي يشير إلى حركة معاكسة (من المتكلم إلى غيره). إلى غير ذلك من الأفعال نحو :أخذ، أعطى.... [1]

د/الإشاريات الخطابية (النصّية):

وهذا النّوع من الإشاريات مُختلَفٌ فيه بين الباحثين لالتباس إحالتها إلى سابق أو إلى لاحق، فأسقطها البعض من الإشاريات نهائيا .والفرق الجوهري بينها وبين باقي الإشاريات أنها تخلق المرجع الذي تحيل إليه، فقد تكون في خضم سردك لقصة ما فتذكرك فجأة بقصة ثانية، فتتوقف قائلا: وتلك قصة أخرى. فإنك هنا تحيل إلى مرجع جديد، وهو شبيه بما يسمّى في علم السرد: الاستذكار الذي يستعمله الروائيون كتقنية لتبطيء الزمن أو تطويله .

وللخطاب إشاريات تُعدُّ من خواصه، كالعبارات التي تستخدم لترجيح رأي على آخر أو الوصول إلى نتيجة نهائية بعد مناقشة طويلة لأمر ما .نحو: ومهما يكن من أمر ... أو العبارات التي تُستخدم للاستدراك أو العزوف عن كلام سابق نحو: لكنَّ أو بل، أو إضافة شيء جديد إلى آخر سبق فيه القول نحو : فضلا عن ...

وقد يستعين النّص بإشاريات زمانية أو مكانية فتُستخدم كإشاريات خطابية، فيمكن أن يُقال: الفصل الماضي من الكتاب، أو الرأي السابق قياسا على الإشارة الزمنية :العام

---

(1) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 21-22-23 .

الماضي مثلا ... كما يمكن أن يقال: هذا النص إحالة إلى نص قريب، أو تلك القصة إشارة إلى قصة ذكرت سابقا [1].

ه/الإشاريات الاجتماعية:

وهي ألفاظ تُستخدم للدَّلالة على نوع العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين، من حيث هي علاقة رسمية أو علاقة عادية (علاقة ألفة ومودة).

فنجد أن العلاقات الرسمية تسودها صيغ التبجيل والتفخيم في مخاطبة من هم أكبر سنًّا وأرفع مقاما ومستوى مثل استخدام (أنتم) للمفرد، و(نحن) للمفرد المعظِّم نفسه، وتشمل أيضا الألقاب نحو: السيد الرئيس، سعادة الملك، سُمُّو الأمير....

أمّا الاستعمال غير الرسمي فهو خال من مثل هذه الألفاظ ومتحرر من قيودها، كالنداء بالاسم مجرَّدا أو مرخَّما، أو إلقاء التحية الحميمية كصباح الورد أو الفلّ ....الخ.

كما يمكن أن نجد في مجتمعنا العربي إشاريات اجتماعية للدلالة على طبقة اجتماعية بعينها مثل: حرمه، قرينته، عائلته... إشارة إلى الحياة الزوجية. [2]

- **الاستلزام الحواري:** يعدّ الاستلزام الحواري من أهمّ المبادئ التداولية، وتعود نشأته إلى الفيلسوف غرايس (H.P.Grice) في بحث له بعنوان " المنطق والحوار" الذي حاول فيه التفريق بين ما يُقال وما يُقصد في الخطابات المختلفة. فهناك من يقصد ما يقول، وآخر يقصد عكس ما يقول، وثالث يقصد أكثر ممّا يقول، فما يُقال هو ما تحمله الألفاظ والعبارات من معنى حرفي(القيمة اللفظية)، أمّا ما يُقصد فهو ما يُريد المرسل إيصاله إلى المرسل إليه بطريقة غير مباشرة باعتبار هذا الأخير قادرا على التفسير

---

[1] ينظر المرجع السابق، ص 24 .

[2] ينظر المرجع نفسه، ص 25 .

والاستعانة بمختلف المعطيات السّياقية لإدراك مراد المرسل، فكان الاستلزام الحواري حلقة الوصل بين المعنى الحرفي الصريح والمعنى المتضمّن.

ويرى غرايس أنّ هناك نوعان من الاستلزام : الاستلزام العرفي(الحرفي): ويتمثل فيما اصطلح عليه أصحاب اللغة الواحدة من دلالات ومعان لألفاظ معينة لا تتغّير بتغُّير السّياقات والتراكيب مثل: لكنَّ في العربية التي تستلزم أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السامع.

واستلزام حواري: وهو متغّير دائما حسب السّياقات التي يرد فيها. ولإيضاح الاستلزامين نصوغ المثال الآتي بين مرسل(أ) ومرسل إليه(ب) :

أ- هل الجو ممطر في الخارج؟

ب- عليك بأخذ المظلة وارتداء معطفك أيضا.

فهذا التركيب حامل لمعنيين اثنين في الآن نفسه، فمعناها الحرفي هو المتضمن نصيحة (ب) ل(أ) بضرورة أخذ المظلة وارتداء المعطف عند الخروج، أما المعنى المستلزم فهو الإجابة المتضمنة للسؤال المطروح(الجو ممطر خارجا) .

ولوصف ظاهرة الاستلزام الحواري أوجد غرايس مبدأ حواريا آخر سماه "مبدأ التعاون" تحكُمه مبادئ فرعية أربعة، بحيث يرتكز عليه المرسل للتعبير عن قصده مع ضمانه قدرة المرسل إليه على فهمه وتأويله.

أمّا المسلّمات الأربعة التي يقوم عليها مبدأ التعاون فهي:

- **مبدأ الكمِّ**: ويعني وجوب التزام المسهم في الحوار بالقدر المطلوب من المعلومات دون أن يزيد أو يُنقص.

- **مبدأ الكيف**: مفاده أن لا يساهم المتكلم في الحوار بما يعتقد أنه كاذب، وبما لا يستطيع البرهنة عليه.
- **مبدأ الملاءمة (المناسبة، العلاقية)** :وينص على أن المشاركة في موضوع الحوار تكون مناسبة وفي الصميم (أي مفيدة)، يقول ديكرو:"على المخاطب تقديم المعلومات اللازمة والتي يملكها عن موضوع الخطاب، وغرضها إفادة المخاطب"[1].
- **مبدأ الطريقة**: وتوجب أن تكون المشاركة في الحوار واضحة، موجزة، مرتّبة وبعيدة عن اللّبس والغموض.

وبخرق إحدى هذه القواعد الأربع تحصل ظاهرة الاستلزام الحواري[2].

وللاستلزام الحواري عند غرايس خواص تميزه وهي:

1- يمكن إلغاؤه وذلك بإضافة قول من قبل المتكلم ينكر ما يُستلزم من كلامه ويحول دونه.

2- أنه متّصل بالمعنى الدلالي للتركيب، ولا علاقة له بالصيغة اللغوية، فلو استبدلت مفردات وعبارات بأخرى تُرادفها لا نقطع الاستلزام .

3- أنه مُتغّير بتغّير السياقات التي يرد فيها، فيمكن لتعبير واحد أن يؤدي إلى استلزامات مختلفة إذا ما تباينت السياقات.

4- أنه يُمكن تقديره، بمعنى أن المتكلم بإمكانه أن يقوم بمجموعة من الاستنتاجات أو العمليات الذهنية بناء على ما سمعه من كلام وصولا إلى الاستلزام المطلوب بعيدا عن المعنى الحرفي[3].

1[1] حمو ذهبية، لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب ، ص 176.

[2] مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية "في التراث اللساني العربي ، ص 33-34 .

[3] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 38-39 .

- **مبدأ التأدب**: أضافت روبين لاكوف Robin Lakoff إلى مبدأ التعاون مبدأ آخر تفترض وجوده أثناء التخاطب، سمّته "مبدأ التأدب" في مقال لها بعنوان "منطق التأدب". وجعلته واحدا من الافتراضات المنطقية والتداولية المكمّلة لسياق التلفظ والمؤدية دورا هامّا في نجاح عملية التواصل بين طرفي الخطاب. كما وضعت له قاعدتين متلازمتين متماثلتين في الأثر، تعزز كل منهما الأخرى أو تهمشها حسب السياق التلفظي سمتهما "قاعدتا الكفاءة التداولية" وصاغتهما على النحو التالي:

1. كن واضحا
2. كن مؤدبا.

ويكون المرسل المسؤول عن تغليب إحدى القاعدتين على الأخرى. فإن كان يهدف إلى التواصل المباشر مع الآخرين وتبليغ قصده بحيث لا يخطئه المرسل إليه، سعى جاهدا إلى أن يكون واضحا، أما إذا كان يهدف إلى التعبير عما يكنه للمرسل إليه سعى إلى أن يكون مؤدبا قدر المستطاع مع أن الوضوح في بعض الأحيان ضرب من التأدب.

ويتفرع عن مبدأ التأدب ثلاث قواعد أخرى سمتها" قواعد تهذيب الخطاب" وهي:

- **قاعدة التعفف**: وهي تلزم المرسل بأن لا يفرض نفسه على المرسل إليه، وذلك بحفظ مسافة معينة بينهما، وعدم التطفّل على شؤونه الخاصة إلا بعد الاستئذان.
- **قاعدة التخيير**: وتفرض على المتكلم أن يترك للمرسل إليه مجالا للاختيار واتخاذ قراراته بنفسه وإبقاء خياراته مفتوحة.
- **قاعدة التّودد**: وتعني تودد المرسل للمرسل إليه فينشأ بينهما صداقة تخاطبية حميمية تعويضا للصداقة الحقيقية، ممّا يولّد شعورا بالارتياح لدى المرسل إليه لإحساسه بالتساوي مع المرسل، واعتباره من قبل هذا الأخير صديقا مرغوبا فيه.

وتستنتج لاكوف أن هناك علاقة بين مبدأي التعاون والتأدب من ناحيتين :الأولى ناحية اتفاق، والثانية ناحية اختلاف . فأمّا الاتفاق فتجسده قاعدة التعفف، وذلك عند إنتاج خطاب رسمي واضح فيجد المتكلم نفسه مطبّقا مبدأ التعاون بقواعده، حفظا للوقت وابتعادا عن التطفّل على المرسل إليه أو إحراجه. أمّا الاختلاف فيكمن في إنتاج خطاب وفق قاعدتي التخيير والتودّد، الذي يكون غالبا في الحوارات الغير رسمية تقوية الأواصر والعلاقات الاجتماعية، دون الاهتمام بتبليغ المعلومات وفي هذا خرق لقواعد مبدأ التعاون[1].

([1])عبد الهادي بن ظافر الشهري.استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص من97 إلى 102.

المحاضرة الرابعة: مفاهيم تداولية مركزية(2).

* **متضمنات القول**: قد يُحمل المتكلِّم في مواقف عدَّة إلى توجيه خطابه بطريقة غير مُباشرة، ويُضمِّنه أشياء تظلُّ خفيَّة دون معرفة قوانين الخطاب والقواعد التِّي ينتظم بها الكلام، فيُجبِر السَّامع على التفكير في هذه الأشياء غير المصرَّح بها، والكشف عن الكلام المتضمَّن في القول الصريح دون أن يُفصح به هو الآخر، عن طريق عمليَّات استنتاجية تتحكَّم فيها معطيات السِّياق بما في ذلك المنطق والتجربة.

ويُجمع التَّداوليون على أنَّ الأسباب التِّي تجعل المتكلِّم يُلمِّح ولا يُصرِّح متعدِّدة، منها المجتمع وما يحتويه من عادات وأخلاق ودين... الشَّيء الذِّي ينعكس على اللُّغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، إضافة إلى بعض المقامات التِّي تضطرُّ المتكلِّم إلى استخدام مُتضمَّنات القول خشية خدش مشاعر المخاطب، أو أن يكون التلميح غايةً في ذاته عملاً بمقولة "التلميح أبلغ من التصريح". ويتجلَّى مفهوم مُتضمَّنات القول في نمطين رئيسين هما الافتراض المسبق والقول المضمر [1].

أ/الافتراض المسبق:

آلية ذات طبيعة لسانية تدخل ضمن المشاكل التي يدرسها علم الدلالة، إنما المحتوى الذي تأخذه في السياقات المختلفة هو المسّوغ لدراسة التداولية له، يقول أوركيوني "إن الافتراض المسبق التداولي هو تلك المعلومات التي يحتويها الكلام، والتي ترتبط بشروط النجاح التي لابدّ أن تتوفر لكي يكون الفعل الكلامي المزمع تحقيقه قابلا لأن يفضي من الناحية التأثيرية"[2].

---

[1] عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية ، ص 111 ، 112 .

[2] عمر بلخير، المرجع نفسه، ص 118 .

ويشمل الافتراض المسبق المعطيات الأساسية التي تنتقل من المتكلم إلى المتلقي وتكون معروفة ولكنّها غير صريحة عندهما، كما يُشكّل خلفية ضرورية لنجاح التواصل، خلفية منظّمة في القول ذاته، أو أنه تلك المعلومات التي لم يفصح عنها، فإنه وبطريقة آلية مدرجة في القول الذي يتضمنها أصلا بغض النظر عن خصوصيته على حد تعبير أوركيوني.[1]

ويقرّ ديكرو في موضع آخر "إذا كان القول المقرّ (فعل الإخبار)هو ما أصرح به باعتباري المتكلم، وإن كان القول المضمر هو الذي أجعل سامعي يستنتجه، فإن الافتراض المسبق هو ما أقدّمه معروفا بين طرفي الحوار. وإذا شبّهنا ذلك بنظام الضمائر نقول: إنّ الافتراض المسبق مُقدّم بطريقة تناسب "نحن"، أمّا القول المقرّ فيناسب "أنا"، والقول المضمر يناسب "أنت" [2].

ولعلّ هذا القول يقودنا إلى التساؤل عن أهمية الافتراض المسبق مادام لا يُقدّم معرفة جديدة وإنّما يحتوي على معلومات معروفة لدى المتكلم والسامع معًا؟.

إنّ علم طرفي الخطاب بالافتراض المسبق لا ينفي أهميته ولا يُنقص من قيمته، ذلك أنّه يُمثّل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها الخطاب في تماسكه العضوي .

هذا ما يُؤكده ديكرو بقوله "أمّا الافتراضات المسبقة فإن كان لها وظيفة فهي تمثّل الشرط الأساسي للتماسك العضوي للخطاب"[3].

ب/القول المُضمر:

تُشكّل الأقوال المضمرة النمط الثاني من متضمنات القول التي تُستَنتج من السّياق ووضعية الخطاب، ويُعبّر القول المضمر "عن محتوى موجود في الملفوظات بصفة غير مباشرة،

---

[1] ذهبية حمو، لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب ، ص 124 .

[2] عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية ، ص 114 .

[3] حمودّ ذهبية، لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب، ص 179.

وكونه بدون دال يُميّزه فإنّ مُحتواه مرتبط بالمحتوى الصريح الذي يتميّز بداله الخاص وبذلك يمكن اعتبار المحتوى الأول أنه موجود ضمنيًا ولكنّه غائب على السطح" [1].

وتُعرّفه أوركيوني بأنه كل المعلومات التي يمكن للكلام أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث" [2].

مثال ذلك جملة: "إن الحساء ساخن"، التي يمكن أن يستنتج السامع من خلالها قائمة من التأويلات حسب السياقات الواردة فيها مثل أن يعتقد أنها:

- دعوة للحذر من احتراق لسانه.
- أمر بالتخلي عن فكرة تناول الحساء وقضاء أمر آخر أهمّ.
- أو رغبة في تغيير نوعية الأكل ... إلى غير ذلك من التأويلات الممكنة

إن ما يثير التأويل في كل الأحوال ليس السؤال: ماذا يقول المرسل؟ إنما لماذا يقول ما يقوله الآن في هذا السياق بالذات ؟ [3]

إنّ الافتراض المسبق والقول المضمر وعلى الرغم من انتمائهما إلى نفس نمط الحديث واستنادهما إلى حسابات تأويلية وواستنتاجية، إلاّ أنّهما يختلفان في أنّ الأوّل وليد ملابسات الخطاب، بينما الثاني وليد السّياق الكلامي أي أنّ الافتراض المسبق" يتعلّق مباشرة بالبنى التركيبية العامّة (القول ذاته)، على عكس القول المضمر الذي يتمّ استنتاجه انطلاقا من الملكة البلاغية التداولية الموسوعية والمنطقية للمستمع والمتكلم" [4] على حدّ تعبير أوركيوني.

***القصد:** "إنّ التّداولية وبحسب بعض الاعتبارات هي دراسة الطرق التّي تتجلّى بها المقاصد في الخطاب، ومن أبرز الخطابات التي تدلُّ على ذلك، تلك الخطابات التّي تشتمل

---

[1] حمود ذهبية ، المرجع نفسه، ص 178.

[2] عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية ، ص 118 .

[3] حمود ذهبية، لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب، ص 179 .

[4] عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية ، ص 120 .

على الأفعال اللُّغوية سواءٌ أكانت تقف عند المستوى الإنجازي أم تتجاوزه إلى المستوى التأثيري" [1].فالبني التركيبية المستخدمة في التلفُّظ لا يمكنها تأدية المعاني في ذاتها ، بل يُوكلُ ذلك إلى المتكلِّم الذِّي يُوظِّفها حسب ما يقصد، ونظرًا للأهميَّة البالغة التِّي يُشكِّلها مبدأ القصد في الخطابات اللُّغوية المختلفة، اهتمت الدراسات التَّداولية المعاصرة به، وعكفت على دراسته باعتباره ركيزة أساسيَّة لتجسيد الفهم والإفهام في العمليَّة التَّواصليَّة.

ورأى معظم الباحثين أنَّ قول القائل لا يُمكن أن يُفيد شيئًا ما لم يَقصد أمورًا ثلاثةً هي:

1- أن يدفع قولُه إلى نُهوض المقول له بالجواب.

2- أن يتعرَّف المقولُ له على هذا القصد.

3- أن يكون انتهاضُ المقولِ له بالجواب مُستندا إلى تعرُّفه إلى قصد القائل[2].

ونُلاحظ هنا ارتباط مبدأ القصد بمبدأ الإفادة في الخطاب.

والعناية بالقصد هو صلب نظرية غرايس، من خلال اقتراحه لمبدأ التعاون المؤدِّي إلى تفاعُل طُرق الخِطاب تفاعلاً ناجحًا ممَّا يُولِّد تواصلاً ناجحاً أيضاً.

* **الحجاج**: تتجاذب مفهوم الحجاج حقول معرفية متباينة منها اللسانيات والمنطق والسياسة والقضاء والفلسفة...وكل منها يجعل له موضوعا خاصّا بها. وقد كان شاييم برلمان(Ch. Perlman) وميشال مايير (M. Meyer) من منظري نظرية الحجاج المعاصرة، ويشير عندهم هذا المصطلح إلى الخطاب الصريح أو الضمني الذي غايته الإقناع والإفحام.[3]

---

[1] د عبد الهادي بن ظافر الشهري ، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص 198 .

[2] ط.ع الرحمن، أصول الحوار وتجديد علم الكلام ، ص 45.

[3] ينظر: د.حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي "عناصر استقصاء نظري" مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ع01، م30، يوليو سبتمبر2001، ص99.

يقول مايير:" يعرف الحجاج عادة بكونه جهدا إقناعيا (إفحامًيا)، ويعتبر البعد الحجاجي بعدًا جوهريًا في اللّغة لكون كل حطاب يسعى إلى إقناع من يتوجّه إليه"[1]، ويبنى النّص الحجاجي في شكله الرئيسي على مكونات ستة هي: "الدعوى(أو النتيجة) والمقدّمات أو تقرير المعطيات والتبرير والدعامة ومؤشر الحال والتحفظات أو الاحتياطات." [2] ويعتبر البعض أنّ دراسة الحجاج في الخطاب الّفظي أحد موضوعات التداولية، ذلك أنّ " الخطاب الحجاجي يخضع ظاهريًا وباطنيًا لقواعد شروط القول والتلقي، بعبارة أخرى إنّ كلّ خطاب حجاجي تبرز فيه مكانة القصدية والتأثير والفعالية وبالتالي قيمة ومكانة أفعال الذوات المتخاطبة." [3]

وينطوي الخطاب الحجاجي على البعد التداولي عدّة مستويات؛ فعلى مستوى أفعال الكلام المتداولة في الحجاج نجد الأفعال العرضية التي تستخدم لعرض مفاهيم أو بسط مواضيع مثل: أكّد، اعترض، أجاب...، وعلى مستوى السّياق هناك صيغ تجعل من الخطاب حجاجًا ضمنيًا أو صريحًا كالتعابير الإنجازية التي تربط قولاً ما بباقي الخطاب وبالسّياق المحيط ككلّ، أو قولاً بأقوال سابقة أو لاحقة مثل: أستنبط، أستخلص، أعترض...، ثمّ على مستوى الحوار أو التحاور إذ إنّ الحجاج هو الحوارية وما تتطلبه من عمليات حجاجية تتنوّع تقنيًا بتنوّع أنماط التحاور ومراتبه. [4]

---

[1] د حبيب أعراب، المرجع نفسه، ص99.

[2] د محمد العبد، النص الحجاجي العربي دراسة في وسائل الإقناع، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ع60، صيف . خريف 2002، ص44.

[3] د حبيب أعراب، المرجع السابق، ص101.

[4] ينظر د.حبيب أعراب، المرجع السابق، ص102، 103.

المحاضرة الخامسة: التداولية النشأة والتطور1

1/ الأصول الفكرية والفلسفية للتداولية:

أ/ الفلسفة البراغماتية:

أصبحت التّداولية في السَّنوات الأخيرة منهجاً مألوفًا في اللِّسانيات وفي الدِّراسات الأدبيَّة بعد أن كانت تُعدُّ سلَّة مُهملات لمختلف الموضوعات التِّي تعجز الأدوات اللِّسانية التَّقليدية عن مُعالجتها، وفي هذا السِّياق يقول جيفري ليج :"لا نستطيع فهم طبيعة اللُّغة ذاتها إلاَّ إذا فهمنا التَّداولية :كيف نستعمل اللُّغة في الاتِّصال؟[1]

وإذا بحثنا في أصول الدَّرس التَّداولي المعاصر لا نجد له مصدرًا واحدًا بل مصادر كثيرة، ساهمت مجتمعة في بلورة مفاهيمه الكُبرى، حيث تُعدُّ الفلسفة الينبوع المعرفي الأوَّل، محصورةً أساسًا في الفلسفة البراغماتية (الذرائعية)والفلسفة التَّحليلية. لكن على الرَّغم من اختلاف التَّداولية (Pragmatics) عن المذهب الذرائعي الفلسفي Pragmatism، فإنَّ مُعظم الباحثين يرون أنَّه أُولى مصادرها .و البراغماتية أو كما عُرِّبت من قبل المحدثين إلى "برجماتيك" أو "براغما طيقا" إلى غير ذلك، أو كما تُتَرجِمها القواميس إلى "الذرائعية" أو "النفعية" أو "الغائية" هي كلمة يونانية الأصل وتعني "العمل "أو "الفعل" .وورد في الموسوعة البريطانية أنَّ أوَّل من استعمل هذا المصطلح المؤرِّخ الإغريقي بوليبوس (المتوفَّى سنة 118 ق.م)، الذِّي أطلق هذه التَّسمية على كتاباته لتعني آنذاك "تعميم الفائدة العملية" .ومنها اشتَقَّت اللُّغة الإنجليزية جميع المفردات التِّي تتعلَّق بكلمة Practice، وأهمُّها practical التِّي من رحمها وُلِدت الفلسفة الذرائعية أو البراغماتية Pragmatism التِّي كانت بدورها سببا

[1] عادل الثامري، التداولية ظهورها وتطورها . ص01.

في ظهور مصطلح آخر في القرن العشرين هو "Pragmatics" الذِّي أشرنا في مدخل هذا البحث إلى الاختلاف في تعريبه صيغًا ومعاني[1].

أرجع مُعظم الباحثين أصل الفلسفة البراغماتية إلى الحركة التِّي نشأت في أمريكا في أواخر القرن التَّاسع عشر، وعُرِفت باسم" البراغماتيزم pragmatisme"، وكان أوَّل من أطلق عليها هذه التَّسمية هو الفيلسوف تشارلز ساندرزبيرس Charles Sandres (1914-1839) حينما نشر مقالين له، الأوَّل سنة 1978 بعنوان "كيف تجعل أفكارك واضحة How to make our ideas clear) والثَّاني سنة 1905 بعنوان "ما هي البراغماتية؟" What pragmatics is .

ثُمَّ طوَّرها بعد ذلك الفيلسوف وعالم النَّفس "وليم جيمس William James "(1910-1842) من خلال كتاباته الفلسفية الَّتي أدَّت دورًا هامًا في الفلسفة المعاصرة، بدءا بمحاضرته التَّصورات العقلية والنَّتائج العمليَّة سنة 1898، ثم ساندهما بعد ذلك الفيلسوف جون ديوي Johon Dewey (1859-1952) الَّذي حاول في مختلف كتاباته أن يجعل مُنطلقًا للتَّفكير البراجماتي، وأن يضع له مجالات للتَّطبيق، إضافةً إلى فلاسفة آخرين أقلُّ شُهرةً من أمثال تشوسني رأيت 1830 -1875) Ch-Wright، جون جرين J.Green(1835-1876) وألفروندل هولمز O.W.Aolmes (1841-1935) والفيلسوف الانجليزي ف.س.س.شيلر، F.C.S.Shiller (1864-1937) [2].

و البراغماتية في معناها العامِّ الَّذي قدَّمه ديوي في "قاموس القرن Dictionary Century" (1909) هي "النَّظرية الَّتي ترى أنَّ عمليَّات المعرفة وموا دَّها إنَّما تتحدَّد في

---

[1] د.د نحا طوبيا كوركيس، البراغماتية والفائداتية . ص01.

[2] ينظر : د.محمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة . ص41.

وكذلك محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي . ص 175.

حُدود الاعتبارات العمليَّة أو الغرضية، فليس هناك محلٌّ للقول بأنَّ المعرفة تتحدَّد في الاعتبارات النَّظرية التأمليَّة الدقيقة أو الاعتبارات الفكرية المجرَّدة[1].

وبهذا المعنى ترفض البراغماتية الفلسفات التأمليَّة أو العقلية المثالية الَّتي تتميَّز باستخدامها الوضع المثالي ونُزوعها إلى التنظير محاولةً فرض نظامٍ واحدٍ على العالم المتعدِّد المختلف، وتُقيم فلسفةً قِوامُها أنَّ قيمة الأفكار المجرَّدة تُقاس بمدى انطباقها على الواقع أو بإمكانية تبلورها عمليًّا. وحتَّى حينما تكون الأفكار غير عمليَّة، فإنَّ الواقع التاريخي والعمليَّ يظلُّ مهيمنًا عليها[2]. فصحَّة الفكرة تعتمد على ما تُؤدِّيه من نفعٍ، أيًّا كان نوع هذا النفع، أو على ما تؤدِّي إليه من نتائج عمليَّة ناجحة في الحياة تطبيقًا لقول بيرس "وجود الشَّيء يعني كونه نافعًا، يقول جيمس في سيَّاق دعوته إلى تغيير العالم بواسطة العمل، حيث تكون الأفكار نفعيَّةً وتؤدي إلى نتائج عملية "إنَّ البراغماتي عند معالجته لبعض الإشكالات، بدلاً من أن يُعالجها بالتأمُّل المعجب، يقفز إلى الأمام في نهر الحيرة، إذ يعيش فيها كما تعيش الأسماك في الماء[3].

فيُؤكِّد على ضرورة عدم الاكتفاء بالوصف التَّأملي لبعض الأفكار أو البحث عن منشئها، بل المهمُّ هو نتائجها العملية الَّتي تُؤثر في سلوكنا وتُغيِّر واقعنا نحو الأفضل أي؛ تُحقِّق لنا المتعة الخاصة. يُضيف جيمس تأكيدًا لنفس الفكرة" إنَّ كل عقيدة تُؤدِّي إلى نتيجة مُرضية أو حسنة، إنَّما هي عقيدة حقيقية، فليست الفكرة مشروعًا للعمل فقط، وإنَّما العمل أو النتائج هي الدليل على صحَّة الفكرة، ... فقيمة الفكرة ليست في الصور والأشكال الَّتي تُثيرها في الذِّهن، وليست في انطباقها على حقائق الموجودات وإنَّما في

---

[1] محمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة. ص41 .

[2] ميجان الرويلي وسعد البازغي، دليل الناقد الأدبي، ص.

[3] محمد كحلاني، فلسفة التقدم. ص108.

الأعمال الَّتي تُؤدي إليها هذه الفكرة وفي التغيُّرات الَّتي تُنتجها في الدُّنيا المحيطة بنا ولا يهمُّ في هذه الحالة حقائق الأشياء في ذاتها"[1].

كما اتَّجه ديوي نحو أدا ئيَّة التَّفكير، لأنَّ الفكرة هي فرضية الفعل . وتقودنا وحدها فعليًا نحو الحقيقة، هذه الأخيرة يُؤَكِّد المنهج التَّداولي على أنَّها عملٌ إنسانيٌّ محضٌ، ويُؤكد شيلر أنَّه "لا توجد حقيقةٌ مطلقةٌ، وإنَّما كلُّ حقيقة فهي إنسانيَّة ... وعلى هذا فإنَّ الحقيقة لا تُعلَن مرَّة واحدة والى الأبد، وإنَّما هي ديناميكية، وفي سيرورة مستمرَّة [2]. فالحقيقة نسبيَّة وليست مطلقة، تتغيَّر بتغيُّر واقع الإنسان وحاجاته المتجدِّدة .وفي إحدى قواعد المنهج التَّداولي ميَّز جيمس بقوله "إذا اعتقدت في صدق قضيتين فانظرفي أثر كلٍّ منهما على سلوكك العملي فإن اختلف سلوكك في كلتا الحالتين فالقضيتان مختلفتان، وإن لم تختلف النتيجة فالقضيتان قضية واحدة، ولكن بصورتين مختلفتين"[3].

وهنا تبدو البراغماتية نظريَّة في المعنى أيضا، يقول بيرس وجيمس "إنَّ المعنى ليس مفهوما ثابتا، بل يختلف باختلاف مكانه في سلم الموجودات"[4].

وللإشارة فإن المتتبع لهذا المنهج يلاحظ أن أصحابه يرفضون الالتفات إلى الماضي، وتشرئب أعناقهم دائما إلى المستقبل رافضين المناهج التاريخية، وإن كان لابد من اتخاذ الحاضر نقطة وصل بين ماض حامل لما كان من تراث، وبين مستقبل ينبيء عما يمكن أن يكون أفضل على حد تعبير محمد الكحلاني، وعلى الرغم من أن البدء من الصفر عمل صعب لكنه ليس مستحيلا، فالعقل البشري قديما استطاع أن يثبت قدرته على الإبداع رغم

[1] عيد بليغ، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس . ص05 .

[2] محمد كحلاني ، المرجع السابق. ص119.

[3] محمد كحلاني ، المرجع السابق. ص119.

[4] إبراهيم مصطفى إبراهيم ، نقد المذاهب المعاصرة. ص163.

البيئة والمعطيات البسيطة، فلم لا يستطيع الإنسان اليوم ذلك بتوفر معطيات هائلة بل خارقة أحيانا كثيرة[1].

وكاستنتاج مما سبق يمكن القول أن أهم نقطة التقاء بين المذهب الفلسفي والتداولية يتحدد في الواقع العملي الذي يجمع بينهما، فإذا كان المذهب الفلسفي ينطلق من أن معنى فكرة ما، أو معتقد أو مسألة ما ليست في الصور الشكلية التي تثيرها في الذهن، وليست في مطابقتها لحقائق الموجودات في الواقع، وإنما في النتائج العملية التي تؤدي إليها هذه الفكرة، فإن التداولية تتجاوز تفسير اللغة في ذاتها إلى تفسيرها أثناء الاستعمال، بما يحمل ذلك من ردة فعل على المذاهب التي اكتفت بوصف اللغة والتنظير لها بمعايير تفسيرية أو تقويمية كلية شأن البنيوية مثلا، وإذا كانت التداولية قد قيدت أثناء تطورها بالممارسة الفلسفية للبراغماتية، فإنها أخذت في صيانة استقلالها بوصفها حقلا لغويا بديلا بمحافظتها على حيز وجودها العملي في معالجة الاهتمام بالمعنى اليومي الذي يهتم بالاستعمال اللغوي المتعلق بالمقاصد التي تحققها الظواهر اللغوية في التواصل[2] .

[1] محمد كحلاني ، المرجع السابق. ص106.

[2] عيد بلبع، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، ص06.

المحاضرة السادسة: التداولية النشأة والتطور2.

ب/ الفلسفة التحليلية والتداولية:

إن تـأثير الفلسـفة في ظهـور التداوليـة المعاصـرة، لم يـتلخص في الاتجـاه الـذرائعي الأمريكي فقط، بل نجد كذلك اتجاها أخر يعرف بالفلسفة التحليلية، فلقد شكل هذا التيار الفلسفي بمختلف اتجاهاته واهتماماته وقضاياه الخلفية المعرفية التي انبثقت منها اكبر المفاهيم التداولية أهمية متمثلة في "مفهوم الأفعال الكلامية، ومفهوم القصدية" فكانت بذلك السبب المباشر في نشوء اللسانيات التداولية .

ذهب الكثير من الدارسين إلى أن الفلسفة التحليلية نشأت مع فلاسفة المدرسة الانجليزية الحديثة من أمثال :جورج مور، برتراند راسل، فيتجنشتاين، ثم كارناب وآير .. في أواخر القرن العشرين، ولكن التحليل كإجراء علمي وبوصفه طريقة في التفلسف ليس جديدا، بل يمكن أن نعود بجذور التحليل الفلسفي إلى زمان فلاسفة اليونان أمثال أفلاطون وأرسطو، وبعض فلاسفة العصور الوسطى، وكثير من الفلاسفة المحدثين، الذين استوعبوا هذا التراث الفلسفي وكان له تأثيره على اتجاهاتهم.

إن الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه Gotllob Frege (1848-1925) في كتابه "أسس علم الحساب" اليد الطولي في تبلور المفهوم العلمي الصارم للفلسفة التحليلية، إذ كان لدروسه التي ألقاها على طلبة الفلسفة والمنطق بالجامعة الألمانية أثرا بالغا في جميع أنحاء أوروبا خاصة ألمانيا والنمسا، بل لقد كان ما طرحه عند بعض فلاسفة اللغة يمثل ثورة أو انقلابا فلسفيا جديدا في نطاق البحث اللغوي، إذ ميز في رؤيته الدلالية بين اسم العلم والاسم المحمول، وبين المعنى والمرجع وربط بين مفهومين تداولين هامين هما الإحالة

والاقتضاء، فأحدث بذلك قطيعة معرفية بين الفلسفة القديمة والحديثة، وكان كل ذلك من نتائج اعتماد التحليل منهجا فلسفيا جديدا.

اقتفى الفيلسوف النمساوي لودفيغ فيجنشتاين L.Wittgenstein(1889-1951) اثر فريجه وأسس اتجاها فلسفيا جديدا سماه : فلسفة اللغة العادية.رفض من خلاله ما روجه الوضعيون المناطقة خاصة مفهوم الافتراض السابق الذي كان هو نفسه مشاركا في وضعه في كتابه "رسالة منطقية فلسفية "عام 1930.

وقد شاع هذا الاتجاه في البداية في كمبريدج وضم مجموعة من الفلاسفة المتأثرين بشكل مباشر بفتجنشتاين منهم :جون وزدوم J.Wi sdom(1904)، ومالكولم N.Malcolm، وج.أ.بول G.A.Paul، وليزرويتز M.Lazerowitz، واستكومب Anscombe، وفايزمان Waisman، وبعد وفاة فيتجشتاين انتقل مركز الاهتمام الفلسفي من كمبريدج إلى اكسفورد تحت زعامة جليرت رايل –1976) G.Ryle(1900 وجون اوستين J.Austin، ستراوسون Strawson، وهيرت Hart وهامشاير Hamshire، وهير Hare، وارنوك Warnock

لم يكن فيتجشتاين المتأثر الوحيد بالتجديد الفلسفي الذي جاء به فريجه، بل تأثر به فلاسفة كثيرون من أمثال : هوسرل Husserl وكارناب Carnap، واوستين Austin وسيرل Searle وغيرهم، الذين تجمع بينهم مسلمة عامة مشتركة مفادها أن اللغة هي أداة الإنسان لفهم ذاته وعالمه، وهي الوحيدة المعبرة عن هذا الفهم .

ويمكن أن نجمل مفهوم الفلسفة التحليلية في مطالب واهتمامات ثلاث هي:

1- ضرورة التخلي عن منهج البحث الفلسفي الكلاسيكي خاصة الميتافيزيقي .

2- الانتقال من "نظرية المعرفة" إلى "التحليل اللغوي" كموضوع للبحث الفلسفي .

3- تجديد وتعميق بعض المباحث اللغوية، خاصة الدلالة وما يتفرع عنها من ظواهر لغوية.

كما يمكن أن نميز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية في الفلسفة التحليلية هي :

1- الاتجاه الوضعي المنطقي Postivisme Logique بزعامة رودولف كارناب R.carnap (1891-1970) .

2- الظاهراتية اللغوية Phénoménologie du langage بزعامة إدموندهوسرل.

3- فلسفة اللغة العادية Phénoménologie du langage ordinaire ، بزعامة فيتجشتاين الذي انبثقت منه ظاهرة الأفعال الكلامية .

وقد خرج الاتجاهان الأولان عن اهتمامات التداولية بسبب استبدال أولهما للغات الطبيعية بلغات أخرى مصطنعة، فأقصى القدرات التواصلية التي تمتلكها هذه الأخيرة. واهتم بافتراض مجال تواصلي يتميز بالمحدودية والرسمية والتخصص العلمي الضيق الخاص باللغات البديلة. أما الظاهراتية اللغوية فيؤخذ عليها أنها ابتعدت هي الأخرى عن الاستعمال العادي للغات الطبيعية واهتمت بما سماه سوسير "بالمرحلة السديمية"، وهي مرحلة ذهنية ما قبل وجودية بالغة التجريد ولا علاقة لها بالاستخدام اللغوي ولا بظروف التواصل، ولا بأغراض المتكلمين ...، ولذلك اعتبر هذا الاتجاه غير تداولي، إلا أن هذا التيار أتى بمبدأ إجرائي تداولي هام هو مبدأ القصدية Intentionnalité الذي استثمره اوستين في دراسته لأفعال الكلام وطوره تلميذه سيرل في تصنيفه للقوى المتضمنة في القول.

فلم يبق إذن إلا تيار فلسفة اللغة العادية بزعامة فتيجشتاين الذي يؤكد أن اللغة هي أداة الفلسفة لحل جميع مشكلاتها، وان الاستعمال هو الذي يكسب تعليم اللغة واستخدامها، ثم تبنى بعد ذلك فلاسفة مدرسة أكسفورد أفكار فتجنشتاين وطوروها لاسيما ج.ل أوستين في مؤلفه "عندما يكون القول هو الفعل "، وتلميذه سيرل في دراسته للقوى المتضمنة في القول[1].ويمكن أن نلخص مساهمات الفلسفة التحليلية باتجاهات الثلاث في نشأة التداولية بالخطاطة أدناه [2]:

---

[1] ينظر مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة . ص151إلى193. وينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 18 إلى 23.

[2] مسعود صحراوي ، المرجع نفسه. ص 24.

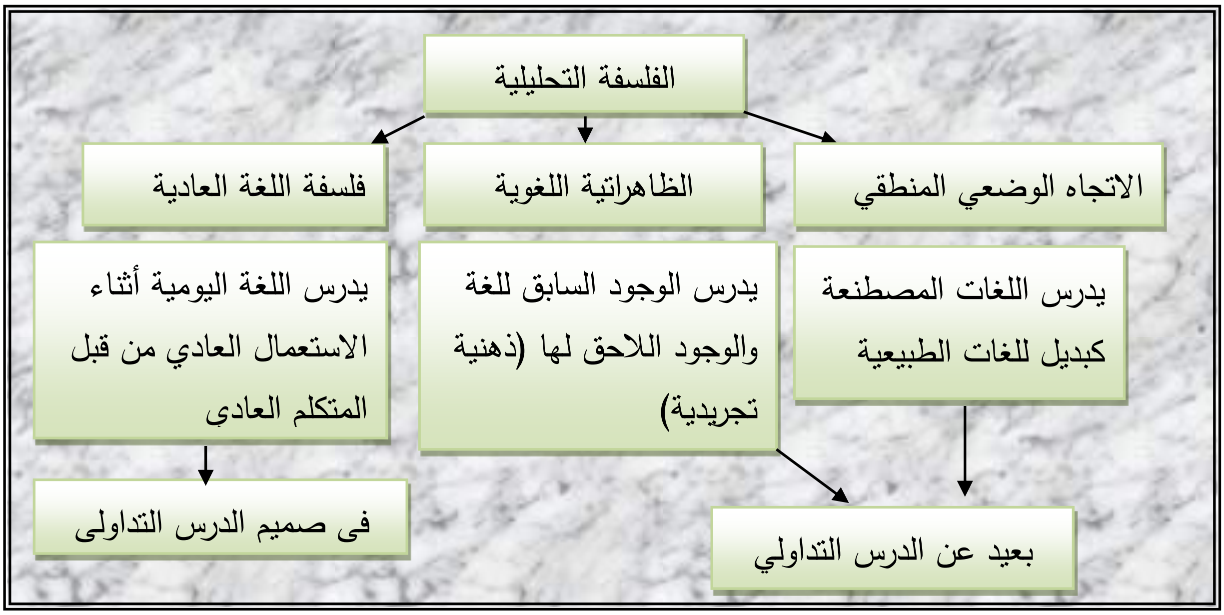

إن للمفاهيم التداولية أصولا معرفية، ومنابع فكرية متباينة، ساهمت في إخراجها إلى الوجود حتى غدت التداولية حلقة وصل بين عدد من العلوم الإنسانية كعلم النفس المعرفي، واللسانيات، وعلم الاتصال، زيادة على الفلسفة التحليلية كما اشرنا .

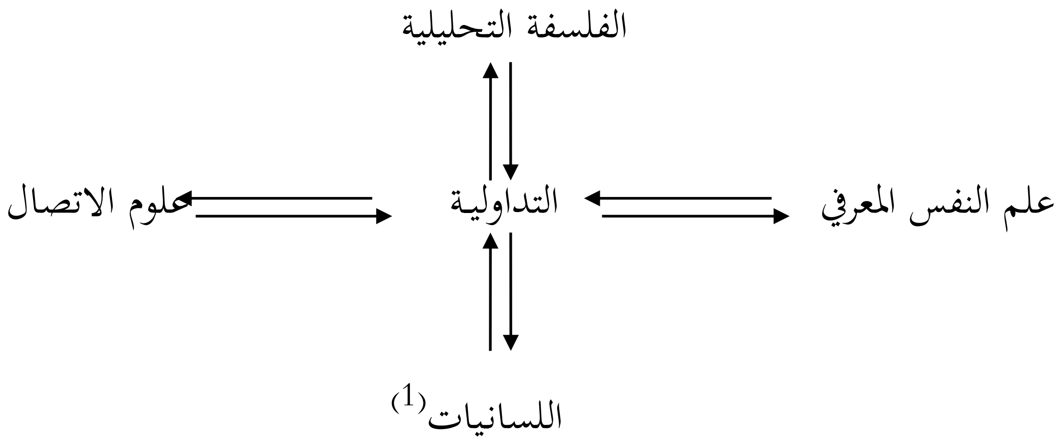

[1] مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 24.

المحاضرة السابعة: الأصول اللسانية للتداولية

أ/ مساهمات بيرس:

وبعد الإشارة إلى جذور التداولية الممتدة في التراث الفلسفي، نعرج الآن إلى منشئها اللساني حيث تواجهنا حقيقة تاريخية لا يمكن إغفالها تضع شارل ساندرس بيرس Charles Sanders في واجهة المؤسسين الأوائل للسانيات التداولية من خلال تصوره لفكرة الدليل اللغوي وأبعاده الثلاثة بعدما كان قد تأثر بالمثالية الألمانية لدى كانط في تمييزه بين ما هو براغماتي وما هو عملي .

يقول الجيلالي دلاش في مؤلفه "مدخل إلى اللسانيات التداولية" لقد كان للعالم السيميائي ش.س بيرس اليد الطولي في المنعطف الذي حصل صوب "اللسانيات التداولية"[1] .

وهذا ما أشارت إليه كذلك خولة طالب الإبراهيمي في "مبادئ في اللسانيات" وهي توطئ للحديث عن لسانيات الخطاب .تقول :" وحقيقة القول إن إرهاصات أولية ظهرت أوائل القرن الماضي، وبداية هذا القرن مع دعوات بيرس الذي عاصر دي سوسير... دعواته إلى تناول الدليل اللغوي في أبعاده الثلاثة حتى وان كانت في الواقع موجودة مجتمعة في كيان واحد، فإن ضرورة التحليل تقتضي فصلها للدراسة" [2].

والملاحظ على هذا القول أن الباحثة قد أشارت إلى معاصرة بيرس لفيردينان دي سوسير Ferdinan de Saussure (1857-1913) صاحب النبوءة بميلاد المجال الذي تتحرك داخله التداولية والذي أسماء "السيمياء" .يقول سوسير "اللغة نظام إشاري يعبر عن

---

[1] الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية. ص 08.

[2] خولة طالب الابراهيمي، مبادئ في اللسانيات. ص 158.

الأفكار ... وبذلك يمكن مقارنته بالنظام الكتابي وبالنظام الألفبائي للصم والبكم، وبالنظام الاشاري العسكري، وبالنظام الاشاري النقشي، ...إن العلم الذي يدرس حياة الإشارة في مجتمع من المجتمعات يمكن أن يكون جزءا من علم النفس الاجتماعي، ولهذا سوف أدعو هذا العلم سيميولوجيا (Sémiologie) هذا العلم يستطيع أن يبين بنية الإشارات ويبين بالتالي الأنظمة والقوانين التي تحكمها، وما دام هذا العلم غير قائم فلا احد يستطيع أن يعرف ماهيته، ولكن على أية حال، انه في سعي دائب لتحقيق وجوده، وذلك منذ أن ضربت أوتاده مسبقا"[(1)].

إن العالم عند بيرس لا يتم إدراكه إلا عن طريق التفاعل بين الذوات والنشاط السيميائي، وهذا لا يحصل أساسا إلا بواسطة الأدلة (Signées)، هذه الأدلة التي تقيم علاقة مع الناس، وتشكل رموزا تمثل الواقع مما يحملهم على السعي والتحرك [(2)].

يقول بيرس: "لكي نبلور دلالة فكر ة ما، يجب علينا بكل بساطة تحديد العادات التي تولد هذه الأدلة، ذلك أن دلالة شيء ما إنما تتمثل ببساطة في العادات التي تتولد عنها، إن السمة المميزة للعادة إنما تكمن في الكيفية التي تحملنا على العمل، لا في الظروف المحتملة فحسب، بل كذلك في الظروف الممكنة الحصول بل حتى في تلك التي يتعذر تصورها "[(3)].ويذهب كثير من الدارسين إلى أن التأثر المزعوم بين بيرس ودي سوسير لا أساس له رغم معاصرتهما لبعضهما، وان بيرس لم يلتق بدي سوسير ولم يطلع على أفكاره،

[(1)] بيير جيرو، علم الاشارة السيميولوجية، ص 13

[(2)] ينظر : الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص08.

وينظر أيضا : نعمان بوقرة ، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 182.

[(3)] الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص08.

بـل كـان لـه اتجـاه منطقـي مغـاير لاتجـاه دي سوسـير في نظرتـه إلى مفهـوم العلامـات (السيمياء) .

ويمكن توضيح تصور بيرس حول الدليل في خطاطة تتوفر على ثلاث علاقات تتحقق بواسطة سيرورة متجانسة تدعى السيميوزيس:

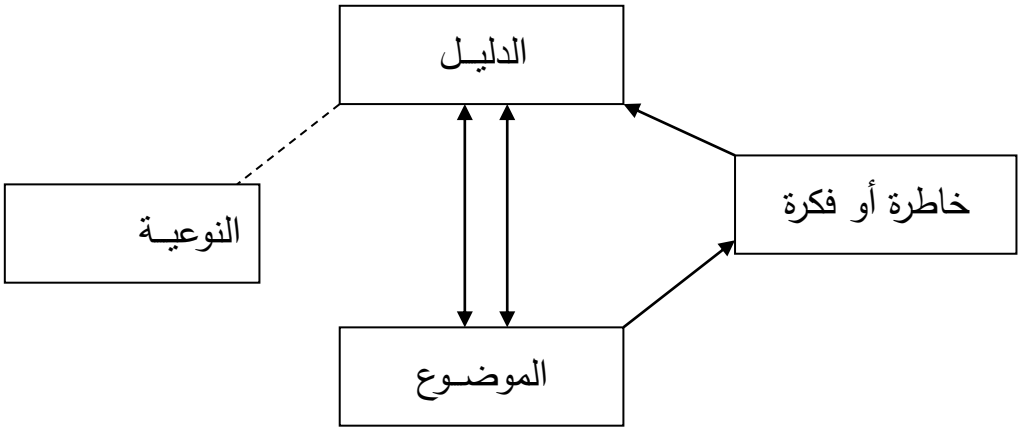

(1)

فالدليل يتوفر على علاقة ثلاثية الأبعاد:

1- يؤول فكرة .

2- وهو مجعول من اجل موضوع بعينه ويدل على نفس الشيء الذي يقوم بتأويله .

3- وهو موجود على نحو من النوعية التي تضعه في علاقة مع موضوعه .

وبهذا يصبح الدليل شيئا معقدا أو مركبا من أبعاد ثلاثة تشكل كيانه وعرفت عند بعض الباحثين "بمقولات بيرس العامة"[2] .

وإن كانت هذه الأبعاد موجودة في الواقع مجتمعة فإن ضرورة التحليل تقتضي فصلها للدراسة فنجد:

---

[1] بيير جيرو، علم الإشارة السيميولوجية، ص 13.

[2] انظر مثلا:مبارك حنون، دروس في السيميائيات . ص43.

1- **البعد التركيبي**: ويتناول الدليل كدال مجرد كامن غير معين وغير مختص، فالأحمر مثلا هو صفة في المطلق ذو دلالات عديدة، فقد يدل على اللون، أو على أمر بالتوقيف سواء للمارة أو السيارات، أو على الغضب، أو الخجل عند احمرار الوجه...

2- **البعد الوجودي أو الدلالي (المعنوي)**: ويقتضي بالضرورة وجود العلاقة التركيبية لأنه يربط الدليل بما يحيل إليه.

3- **البعد التداولي**: والذي ينظر إلى الدليل في علاقته بمؤوله وكيف يغدو بموجب ذلك قانونا عاما في التبليغ والدلالة[1] .

ب/ مساهمات موريس:

إن الوظيفة الثلاثية للدليل عبد بيرس قد أعاد تطويرها موريس بكيفية نظامية، لأنها تنظر إلى الدليل من حيث معناه الضيق (الناقلات المادية للسيرورة السيميائية، الأشياء، المدلول عليها والمؤولات)، والأدلة يجب تصورها كسيرورات السلوك فالجسم من حيث هو جسم يفعل في المحيط وينفعل به، علما بأن وظيفة المحيط وأهميته عاملان حاسمان في إرضاء حاجاته، ومن ثم فإن هناك تفاعلا بين هذين العاملين. ويضيف موريس أن الدليل في سيرورته ينتظم من خلال أربعة عناصر هي :

- الناقل الذي يقوم مقام الدليل.
- المدلول عليه الذي يحيل الدليل إليه.
- الأثر الحاصل لدى المرسل إليه والذي يبدو له وكأنه الدليل أو المؤول .
- المؤول[2] .

(1) خولة طالب الإبراهيمي ، مبادئ في. اللسانيات ص159.

(2) ينظر الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية . ص10-11.

وينظر بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة . ص 185

إن هذه العناصر الأربعة تنتظم بشكل غير تراتبي في بناء السيرورة السيميائية للدليل، التي تمكن بدورها من استشراف ثلاث توجهات للبحث النظري متداخلة فيما بينها ولا يمكن فصلها، "فأثناء وصف السيميائيات تفترض اللسانيات التداولية مسبقا كلا من الدراسة التركيبية والدلالية... لأن المناقشة الحصيفة السديدة لعلاقات الأدلة بمؤولها تستلزم معرفة علاقات الأدلة بعضها ببعض وكذا علاقة الأدلة بالأشياء التي يحيل عليها المؤولون"[1].

يقر موريس في نهاية تصوره للدليل على البعد السلوكي له، فلا تعدو الأدلة تضطلع بوظيفة نفسية لدى المتلقي وتدفع على اتخاذ رد فعل معين ايجابيا أو سلبيا إزاء حدث ما أو شيء أو مقام ما، فجملة من مثل:

*احذر سيارة

تفرض على المتلقي استجابة كقطع الطريق بسرعة أو الإحجام عن قطعها أصلا[2].

والتركيز على البعد السلوكي للدليل هو الذي جعل موريس يصل إلى أول تعريف في تاريخ التداولية يهتم بدراسة علاقة العلامات بمؤوليها.

هذا التصور هيأ لعالم النفس اللغوي الألماني كارل بوهلر الذي تميز بانتقاده ورفضه للتحليل اللغوي السو سيري وافتراضه لثلاث وظائف يؤديها الدليل:

1- **وظيفة التمثيل**: حيث يطابق الدليل المدلول عليه دون زيادة كلغة الرياضيات ولغة المنطق.

---

[1] الجيلالي دلاش ، المرجع السابق، .ص11.

[2] ينظر الجيلالي دلاش ، المرجع نفسه. ص12.

وينظر فرانسواز ارمينيكو، المقاربة التداولية . ص 41

2- **وظيفة التعبير**: فيتجاوز الدليل مجرد الإيصال والتبليغ إلى التأثير في المشاعر كاللغة الشعرية الغنائية.

3- **وظيفة النداء**: التي من خلالها يعبر الدليل عن انجاز سلوك ما، كالأوامر والنواهي وسن القوانين التي تتطلب الطاعة أو العصيان. وقد يشكل التعبير والنداء وظيفة مزدوجة كالكلمات اللطيفة أو لغة الشتائم التي ينفعل المتلقي بها فيرد بالمثل .

ومن هنا يظهر أن بوهلر يحاول إقامة لسانيات تهتم بالنشاط اللغوي، وحصر اهتمام اللساني في دراسة الاستعمال البشري الخاص للدليل [1].

ج/ فتجنشتاين ونظرية ألعاب اللغة:

لقد ساعدت أفكار بيرس كذلك كوتلوب فريجه Cotlob Fregr ليكون له دور في بناء المنهج التداولي، وفي موضع سابق اشرنا إلى تمييزه بين الاسم المحمول واسم العلم، وبين المرجع والمعنى، ثم ميز بعد ذلك بين اللغة العلمية واللغة العادية (لغة التواصل) وبين الظواهر المحددة للحقيقة والمظاهر غير المحددة؛ فاللغة العلمية ذات روابط منطقية مستقلة في علاقات التفاعل، ولا يهمها ما يساعد على تحديد الحقيقة بل تسعى إلى أن تكون محافظة على المعنى فقط، بينما اللغة العادية تهتم بانجازها لوظيفتها الأساسية؛ أي مدى نجاح التواصل، فتخضع لعلاقات التفاعل التي تبحث البلاغة والأسلوبية عن قوانينها وقوانين تلوين الفكر بتعبير فريجه [2].

هذه النظرية التي كرّس فتجنشتاين جهوده لتطويرها بعد انضمامه إلى فلاسفة أكسفورد قصد دراسة اللغة الطبيعية ليؤسس نظرية أخرى عرفت بنظرية العاب اللغة. يشير

---

[1] فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسو ن . ص66.

[2] ينظر :فرانسواز ارمينيكو، المقاربة التداولية. ص29-28. وانظر : Eric Grillo la philosophie du langages-

فتجنشتاين إلى أن النشاط اللغوي لا يختلف في قواعده وقوانينه وتنوعه وتطوره وإمكاناته المتواصلة عن الحياة الاجتماعية، وقدم فلسفته الخاصة بالعاب اللغة مبنية على مفهومين أساسين هما: **الدلالة والقاعدة** .

فأما مفهوم الدلالة فيفيد من خلاله وجوب عدم الخلط بين المعنى المحصل والمعنى المقدر، لأن في ذلك خلطا بين الجملة والقول، فالجملة لها معنى مقدر في حين أن القول له معنى محصل، والجملة لا تكتسب معناها الحقيقي إلا من خلال صلاتها بغيرها من الجمل التي تنضوي تحت نظام معين، كما لا يمكن التحقق من هذا المعنى الحقيقي إلا في صلب الممارسة اليومية لألعاب اللغة.

أمّا مفهوم القاعدة فيرى أنه ذا وجوه اجتماعية واستبدالية ونحوية، فوجه القاعدة الاجتماعي يكمن في أنها تواضع واصطلاح، وهذا بدوره يقود إلى أمر مهم وهو نفي وجود لغة فردية خاصة، فاللغة تركيبيا عمومية ولا حياة لها إلا في إطار الاستعمال الجماعي يقول: "إن كل كلمة تبدو في حد ذاتها كما لو كانت شيئا ميتا وما الذي يعطيها الحياة، إنها تكون شيئا حيا أثناء استخدامها، فهل دبت فيها الحياة بهذا الشكل أو أن الاستخدام نفسه هو حياتها ؟"[1]

إن استخدام الأدلة لا يتم اعتباطا بل يخضع لقاعدة. و"إن إتباع قاعدة ما أو إعطاء معلومة وأمر ولعب الشطرنج كلها ممارسات أي تقاليد ومؤسسات"[2]

وكل مستعمل للغة يشارك في اللعبة اللغوية، وعليه الامتثال للقواعد الأساسية المصطلح عليها اجتماعيا، دون إهمال القواعد غير الأساسية (القواعد الفردية)، هذه

---

[1] أحمد محمد المعتوقة، الحصيلة اللغوية . ص263.

[2] الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية . ص18-19.

الأخيرة التي تشكل مُثُلا تسمح بتنويع النشاط اللغوي لأنها صالحة لعدد كبير من الأحوال والمتكلمين .

ودون انفصال عن المفهومين السابقين يأتي مفهوم العاب اللغة كأساس لنظرية فتجنشتاين التي تشبه شكلا من أشكال الحياة اللامتناهية التنوع، فكذلك النشاط اللغوي حيث أن استخدام جملة ما يتم بطرق لا حصر لها كالأمر، الوصف، التمثيل، الشكر، التحية، الرجاء.. الخ .

وتنعقد الألعاب اللغوية وتتطور بتطور النشاطات الاجتماعية حتى أن الأطفال يتعلمون عن طريقها لغتهم الأم وكيفية الاندماج في المجتمع .

وجه كثير من العلماء انتقادات ومآخذ على هذا الفيلسوف أهمها: انه غير تداولي بما فيه الكفاية أو غير حواري بما فيه الكفاية بتعبير سيرل Searle، ولكن رغم ذلك يظل أحد المنظرين للتيار التداولي .

وفي زاوية مقابلة نجد مؤسسين متناوبين للتداولية هما : رودولف كارناب ويهوسيا بارهيبل اللذين طبعا التداولية بصبغة تجريبية من خلال التمييز بين السيميائية الوصفية والسميائية المحضة، وإعطاء مفهوم التناوب للفعل التواصلي . مما مهد لظهور نظرية "أفعال الكلام"لدى "اوستين وسيرل" بعد استفادتهما من رؤى كارناب وبار هييل.

المحاضرة الثامنة: مرحلة التأسيس مع أوستين: درجات التداولية ونظرية أفعال الكلام

وبعد مرور عشرين سنة يظهر ستا لناكر Stalnaker (1972) بتداوليته الشكلية، بعد رفضه لكل الأعمال السابقة التي يصفها بأنها لا تخرج عن إطارين اثنين :فإما أنها ذات طبيعة لا شكلية وإما ذات طبيعة شكلية، ولكنها اختزالية في الدلالة، فساهم بعد سيرل في تنشيط العمل التداولي، لتدين التداولية بعد ذلك في تطورها لهانسون Hansson سنة (1974)، الذي حاول التوحيد النسقي، والربط بين مختلف الأجزاء المتقدمة، بطريقة مستقلة نسبيا، وذلك بتمييزه بين ثلاث درجات من التداولية:

- **تداولية الدرجة الأولى**: وتندرج ضمنها الرموز الإشارية عند بارهييل، أي التعابير المبهمة ضمن سياقات استعمالها والمحاولة الاختزالية لروسيل .
- **تداولية الدرجة الثانية**: وتضم التضمين والاقتضاء والمعنى الحرفي والمعنى السياقي من وجهة نظر ديكرو(Ducro).
- **تداولية الدرجة الثالثة**: وهي نظرية أفعال الكلام[1]، التي وضع أسسها أوستين وطورها بعد ذلك سيرل، من خلال التصنيفات والتقسيمات التي وضعاها حتى أن كثيرا من الباحثين يختزل النظرية التداولية في المفهوم الأوستيني والسورلي لأفعال الكلام.

يقول محمد يونس :"ولعل من أهم ما ينبغي أن يذكر في سياق الحديث عن البراغماتية الدور المهم والمؤثر الذي قام به فلاسفة اللغة في تطوير هذا المجال، ومن الأعلام

---

[1] ينظر : فرانسواز ارمينيكو، المقاربة التداولية . ص49 إلى 82.

و : الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية . ص 18-19 -20

المهمين هنا إضافة إلى بول غرايس المشار إليه سابقا ، أوستين Austin وسيرلSearle اللذين قدما للسانيات نظريتهما المعروفة بأحداث الكلام "[1]

ويدعم هذا الرأي كلام آخر جاء في كتاب: **Introduction à la linguistique contemporaine** "إن التداولية منهج شهد تطوره الواسع لما انتهى إلى نظرية أفعال اللغة، وهي تشكل المسار التاريخي الذي تمثل هذه النظرية حلقته الأخيرة، ويعود فضل تطوير ها إلى سيرل الذي اتبع خطى أوستين الذي أسس لوجودها "[2].

- **مرحلة التأسيس مع أوستين:**

جاءت نظرية أفعال الكلام للفيلسوف الأمريكي جون لانجشو أوستين Johon Lang show Austin لتجسد موقفا مضاد للاتجاه السائد بين فلاسفة المنطق الوضعي في طرحهم الفلسفي القائل "إن قول شيء ما هو دوما إثبات شيء ما، أي أن دور اللغة يقتصر على الإخبار عن العالم، والقضايا النافعة هي التي تقبل الصدق أو الكذب، وما عداها ليس سوى أحكام خالية من المعنى"[3].

فالمناطقة الوضعيون يرون اللغة وسيلة لوصف الوقائع الخارجية بعبارات إخبارية، ثم يحكم عليها بالصدق إن طابقت الواقع، وبالكذب إن لم تطابقه، فكل عبارة لا تطابق الواقع لا معنى لها لأنه لا يمكن الحكم عليها صدقا أو كذبا.

فتصدى أوستين لهذا في محاضراته التي ألقاها ما بين سنتي 1952 و1954 في أكسفورد، ودعا لإلقائها في هارفارد سنة 1955، ثم نشرت عقب وفاته في كتاب بعنوان "How to do thing with words 1962" "كيف ننجز الأشياء بالكلمات" .

---

[1] أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة ، مجلة عالم الفكر، ع1، سبتمبر 2003. ص166.

[3] Jacques Moexhler et Antoine Auchlin. Introduction à la linguistique contemporaine p 135

[3] عطيات أبو السعود، الحصاد الفلسفي للقرن العشرين. ص99.

يرى أوستين أن الأقوال اللغوية تعكس أنماطا ونشاطات اجتماعية أكثر من كونها مجرد أقوال تخضع للصدق أو الكذب، ورفض أن تكون وظيفة اللغة مقتصرة على وصف وقائع العالم وصفا صادقا أو كاذبا وأطلق على هذه الفرضية اسم "المغالطة الوصفية" أو "الإيهام الوصفي"، فكثير من الجمل غير الاستفهامية أو التعجبية أو الأمرية لا تصف شيئا في الواقع الخارجي ولا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب. بل إنها تغير الواقع أوتسعى إلى تغييره، والناطق بها لا ينشئ قولا بل يؤدي فعلا فهي أفعال كلام[1].فجملة "آمرك بالصمت" أو "أنت طالق" لا تصف واقعا بل تفيد الانتقال من حال إلى آخر مغاير له في هذا الواقع، فالجملة الأولى هي انتقال من حالة الضجيج والفوضى إلى حالة السكون والهدوء، وجملة الطلاق هي انتقال من حالة إحلال المرأة إلى حالة تحريمها على الناطق بلفظ الطلاق.

لقد ميز أوستين في البداية بين نوعين من الأقوال :

أ/**أقوال إخبارية أو تقريرية**: تصف العالم الخارجي، ويحكم عليها إما بالصدق أو الكذب.

ب/**أقوال أدائية أو إنجازية**: تؤدي بها في ظروف ملائمة أفعال وُيحكم عليها بالتوفيق أو الإخفاق عوض الصدق أو الكذب كالاعتذار، الوصية، الوعد ...

وتنفرد الأقوال الإنجازية بخصائص تميزها عن الأقوال الإخبارية منها: أنها تسند إلى ضمير المتكلم في زمن الحال، وتتضمن فعلا من قبيل "أَمرَ" "وعد"، "أقسم" مما يفيد معناه إنجاز عمل، غير أنه تراجع عن هذا التمييز لعدم دقته. فالأقوال التقريرية (الوصفية) غالبا ما تعمل على إنجاز فعل الإخبار .

---

[1] ينظرآن روبول جاك موشلار ، التداولية اليوم علم جديد في التواصل . ص99-30-31.

وينظر عبد الرحمن بودرع، قضايا البحث التداولي ، ص

ووضع أوستين شروطا لتحقق الأفعال الإنجازية سماها شروط الملاءمة وهي:

1- وجود إجراء عرفي مقبول، وله أثر عرفي معين كالزواج مثلا أو الطلاق.

2- أن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة ينطق بها أناس معينون في ظروف معينة.

3- أن يكون الناس مؤهلين لتنفيذ هذا الإجراء .

4- أن يكون التنفيذ صحيحا.

5- أن يكون التنفيذ كاملا[1].

أضاف إليها غرايس شروطا أخرى قياسية ليست لازمة لأداء الفعل، بل لأدائه أداء موفقا وغير معيب، كأن يكون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره وفي مشاعره ونواياه وأن يلتزم بما يلزم نفسه به، وغياب الصدق في إنجاز فعل ما يؤدي إلى سوء استخدام فعل الكلام كقولك:" أعِدُ" وفي نيتك إخلاف وعدك. [2]

غير أن أوستين ما لبث أن رفض هذا التمييز بعد أن تبين أنه غير حاسم، فعاد للإجابة عن السؤال الأساسي: كيف ننجز فعلا حين ننطق قولا؟. فهو يقر بأن كل جملة تامة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد عل الأقل، فميز بين ثلاثة أنواع من الأعمال اللغوية:

أ- **فعل القول (أو الفعل اللغوي)**: إطلاق الألفاظ في جمل ذات بناء نحوي وذات دلالة، وينقسم بدوره الى أفعال فرعية:

1. الفعل الصوتي ويتمثل في إنتاج أصوات تنتمي إلى لغة معينة.

2. الفعل التركيبي: وهو خضوع هذه الأصوات للقواعد النحوية الخاصة باللغة المنتمية إليها.

---

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. ص44.

[2] محمود أحمد نحلة، المرجع نفسه، ص 45.

3. الفعل الدلالي: الذي يجعل هذه المفردات حبلى بمعان ودلالات محددة. والملاحظ أن هذه المستويات هي المستويات اللسانية المعهودة.

ب- الفعل المتضمن في القول(الفعل الإنجازي الحقيقي): وهو العمل الناتج والمنجز بعد التلفظ بقول ما، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من هذه النظرية. والفرق بينه وبين الصنف الأول أنه قيام بفعل ضمن قول شيء، في حين أن الأول هو مجرد قول شيء فقط. وتسمى الوظائف اللسانية التي تحملها هده الأفعال بالقوى الإنجازية مثل السؤال، الوعد، الأمر...

3-الفعل الناتج عن القول(أو الفعل التأثيري) وهو مجموع الآثار المترتبة عن قول ما، فبعد التلفظ بفعل القول وما يحمله من قوة إنجازية يكون من الطبيعي أن يؤثر المتكلم في المخاطب من خلال ردة الفعل التي يبديها، والتي تنبيء عن تغير حاصل على مستوى مشاعره وأفكاره. فينتج عن ذلك قيام المرسل بثلاث أفعال في آن واحدة وهي فعل القول الموجه إلى المرسل إليه، الفعل المنجز بواسطة القول، وفعل التأثير على المرسل إليه كالإقناع، التضليل... [1] فإذا قال أب لابنه مثلا:" نظف أسنانك" يكون قد أنجز عملين هما: فعل القول حين تلفظ بجملة " نظف أسنانك"، والفعل المتضمن في القول وهو الأمر المستفاد من الجملة. وإذا أجابه الابن" لا أشعر بالنعاس" ينجز الأفعال الثلاثة معا وهي: الفعل القولي عند النطق بالجملة، والفعل المتضمن في القول وهو إخباره وتأكيده انعدام الرغبة في النوم، وفعل التأثير بالقول وهو إقناع الأب بإمهاله وقتا لتنظيف أسنانه مادام لا يشعر بالنعاس[2]

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء "العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، .ص 42

[2] ينظر: آن روبول جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 31، 32.

وقد لاحظ أوستين أن كل الجمل لا تخلو من أفعال القول بل لا تكون إلا بها، وأفعال التأثير لا تلازمها دوما فمنها ما لا تأثير لها، فوجه كل اهتماماته للأفعال الإنجازية حتى سميت "النظرية الإنجازية"[1] ليتخذ فيما بعد من القوة الإنجازية أساسا لوضع تصنيف آخر للأفعال الكلامية على الرغم من عدم رضاه عنه حسب اعترافه وهذه الأصناف هي:

1- **أفعال الأحكام(أو الحكميات) Verdictifs** : وتقوم على إصدار أحكام تستند إلى أسباب وجيهة، وتتعلق بقيمة أو حدث مثل، حكم، قدر، قيم...

2- **أفعال القرارات Exécutifs**: وتتمثل في إصدار قرار معين لصالح أو ضد أفعال معينة مثل: عين، حذّر، نصح، طلب ....

3- **أفعال التعهد Commissifs**: وفيها يلتزم المتكلم بفعل شيء ما مثل: وعد، أقسم القيام بمعاهدة...

4- **أفعال السلوك Comparatifs**: وتمثل ردود أفعال خاصة, إزاء تصرفات الآخرين والأحداث المرتبطة بهم مثل: شكر، هنأ، رحب، عزى، اعتذر...

5- **أفعال الإيضاح Expositif**: وتستعمل لتوضيح وجهة نظر أو تبيان رأي مثل: اعترض، أنكر، شكك... [2]

يلاحظ أوستين على هذه الأفعال أنها ليست الوسائل الوحيدة التي بإمكان المتكلم اعتمادها في كلامه، بل هناك وسائل لغوية أخرى تضاف إلى الأفعال الإنجازية، منها: الحكم Mode والتطويح Accent والنغمة Intonation وعطف النسق Conjonction وسلوك المتكلم العام (إيماءاته وحركاته) وحال الحديث أو القول « Situation d'énonciation »[3].

---

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر . ص 46.

[2] J.L.Austin, Quand dire c' Est faire p153-154 David Zemmour ,Imitation à la l'inguistique p128-129

[3] الجيلالي دلاش، مدخل الى اللسانيات التداولية. ص23.

المحاضرة التاسعة: مرحلة التطوير مع سيرل

إن ما جاء به أوستين لم يكن كافيا لوضع نظرية متكاملة حسب اعترافه السابق، ولكنه مهد الطريق لتلميذه سيرل John rogerle searle لتطوير عدد من المفاهيم الأساسية، وبخاصة مفهوم الفعل الإنجازي والقوة الإنجازية للأفعال الكلامية، وتأكيده انقسام الفعل اللغوي إلى فعل لغوي مباشر وآخر غير مباشر.

"فعندما رغب جون سيرل في تعريف الفعل الكلامي، أشار إلى أن بحثه (ما الفعل الكلامي ؟) What is a speech act? ينبغي له أن يسمي (ما الفعل الإنجازي ؟) "[1].

ففي نظره يشكل الفعل الإنجازي الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي، وأن للقوة الإنجازية دليلا يسمى" دليل القوة الإنجازية"، يبين لنا نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بنطقه للجملة، ويتمثل ... في نظام الجملة والنبر والتنغيم وعلامات الترقيم في اللغة المكتوبة، وصيغة الفعل، وما يسمى الأفعال الأدائية "[2]

وكذلك الرأي عند دانيال فاندرفيكن Daniel Vanderveken، فالفعل الإنجازي في رأيه هو الوحدة الأولية لمعنى الجملة، وهو الوحدة الأولية للاتصال"[3].

ووضع سيرل لذلك مقاييس اثنا عشر يمكن من خلالها التمييز بين الأفعال الإنجازية، فالترجي والأمر مثلا لهما نفس الغرض أو الوجهة وهي الطلب من شخص ما القيا م بشيء ما، لكنهما يختلفان في القوة، ويمكن التمثيل لذلك بجملة" :"لو دنوت فأصبت معنا مما نأكل".

---

[1] محمد العبد، تعديل القوة الانجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب . مجلة النقد الأدبي فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ع65، خريف2004م/شتاء2005م، ص04.

[2] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. ص47.

[3] محمد العبد، المرجع السابق، ص04.

يمكن أن يعرض محتواها القضوي بقوى انجازية عدة نحو"

- أدن فأصب معنا مما نأكل
- هل تدنو، فتصيب معنا مما نأكل ؟
- ألا تدنو، فتصيب معنا مما نأكل؟
- لو دنوت، فأصبت معنا مما نأكل؟

فهذه الأفعال الكلامية الأربعة تختلف في القوة التي يعرض بها غرض إنجازي واحد هو الطلب، "عرض الأول بقوة الأمر، وعرض الثاني بقوة الالتماس أو الدعوة، وعرض الثالث بقوة العرض، وعرض الرابع بقوة التمني، يعني هذا أن القوة الإنجازية خصيصة المنطوقات لا الجمل، فالمنطوق الواحد يمكن أن يمتلك قوى إنجازية مختلفة"[1].

وهذه المقاييس الاثنا عشر هي:

1- **اختلافات لغاية الفعل** أو وجهته كما في المثال السابق .

2- **اختلافات في توجيه الترتيب بين الكلمات والأشياء** :وهي اختلافات تكون عنصرا من الوجهة الإنجازية لبعض الأقوال، وتقوم بترتيب الكلمات حتى تلا ئم الواقع أو بالضبط لملاءمة المضمون القضوي للواقع.

3- **اختلافات تمس الحالات النفسية المعبر عنها**:فالمتكلم يعبر في كل فعل إنجازي يمتلك مضمونا قضويا عن موقف اتجاه هذا المضمون القضوي سواء كان مخلصا أم لا، فلا يمكن أن يقول أحد ما "أعد بانجاز (ب) وهو لا ينوي انجاز (ب)"

[1] محمد العبد، المرجع، ص05.

4- **اختلافات في شدة الالتزام المعبر عنه في تقديم وجهة الإنجاز**: فجملتا :"اقترح أن نذهب إلى السينما "و "ألح على الذهاب إلى السينما" لهما نفس وجهة الإنجاز، إلا أن التعبير الأخير يقدم بقوة مختلفة.

5- **اختلاف مقياس أو وضعية المتكلم والمستمع في حدود حساسية قوة إنجاز الفعل**: فطلب القائد من الجندي تنظيف المكان يعد أمرا بالتأكيد، أما طلب الجندي من القائد القيام بالفعل نفسه يعد اقتراحا أو طلبا، ويستحيل أن يكون أمرا لأن وضعية المتكلم في الحالتين مختلفة وهي التي تحدد وجهة إنجاز الفعل.

6- **الاختلافات في الطرق التي يرتبط بها القول بمصالح المتكلم والمستمع**: فالاختلاف مثلا بين التهنئة والتعزية يكمن في أن الأولى تمس مصالح المتكلم، والثانية تمس مصالح المستمع .

7- **اختلافات في العلاقة بمجموع الخطاب والسياق الخطابي**: حيث نجد تعابير تربط القول بالخطاب ككل، وبالسياق المحيط مثل: استخلص، اعترض، ...وأخرى تؤكد قضية أو تشير إلى وضعيتها داخل الخطاب وقيمتها الموضوعية مثل:بينما، بالإضافة، بالتالي...

8- **اختلافات المضمون القضوي، التي تحددها علامات أو طرق تشير إلى القوة الإنجازية**: فالاختلاف بين الاستذكار والاستشراف هو أن الأول يتجه إلى الماضي بينما الثاني تنبؤ بالمستقبل.

9- **الاختلافات بين الأفعال كأفعال لغة دائمة وبين تلك التي تنجز كأفعال لغة دون خضوع لما هو مطلوب**: ويمثل سيرل لذلك بفعل التصنيف نفسه إذ يمكن القول: أصنف هذا في (أ) وأصنف هذا في (ب)، كما يمكن أن لا أقول شيئا بل

أقتصر على وضع (أ) في المكان المخصص لـ (أ) ووضع (ب) في المكان المخصص لـ (ب).

10- **الاختلافات بين الأفعال التي تتطلب مؤسسات خارج لسانية في إنجازها وتلك التي لا تتطلب ذلك**: فكثير من الأفعال الإنجازية تكون بحاجة إلى مؤسسة خارج لسانية، وغالبا ما تكون في حاجة إلى وضعية المتكلم والمستمع في حضن المؤسسة مثل: إعلان الحرب، فلا يكفي أن يكون فلان صدى لفلان آخر، بل يجب أن يكون رجلا في وضع بمؤسسة.

11- **الاختلافات بين الأفعال، أو الأفعال الإنجازية المطابقة لإنجازها أو غير المتوفرة على ذلك**: فلا ننجز فعل تهديد مثلا بتلفظنا بكلمات مثل :"أنا أقول بتهديدك" بل توجد أفعال إنجازية غير منجزة.

12- **اختلافات في أسلوب إنجاز الفعل الإنجازي** : فبعض الأفعال الإنجازية تستخدم لما يمكن أن نطلق عليه الأسلوب الخاص الذي ينجز بموجبه فعل إنجازي، فالاختلاف بين المطالبة والائتمان على الّسر لا يوجب بالضرورة اختلافا في وجهة الإنجاز أو المضمون القضوي بل يوجب اختلافا في أسلوب الانجاز [1].

والفعل الكلامي عند سيرل يتخذ مفهوما أوسع وأشمل من مجرد التعبير عن قصد المتكلم، بل هو نوع من السلوك الخاضع أساسا للعرف اللغوي والاجتماعي الذي تضبطه قواعد خاصة، فأثناء تواصلنا بقول ما ننجز أربعة أفعال في الوقت نفسه:

أ- فعل القول (التلفظ ببني صرفية وكلمات وجمل)

ب- فعل الإسناد (ربط الصلة بين المتخاطبين بإحالتنا على الأنا والآخر)

[1] فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية . ص89 وما بعدها

ج- فعل الإنشاء (القصد المعبر عنه في القول :تحذير، وعد، تهديد...)

د- فعل التأثير (يحصل بتغير فعلي في سلوك المرسل إليه بسبب تغير أفكاره ومعتقداته كتحقيق المطلوب منه مثلا).

ولننظر في الأمثلة الآتية:

1- أنصحكم بالصمت.

2- أصمتوا الآن فورا .

3- هلا صمتم .

4- أتصمتون.

فهذه الأمثلة جميعها تشترك في قضية واحدة، والأنا صريح ومضمر والأنتم أو الهو يحيل دائما على الشخص نفسه (الإحالة بالإشارة) والإسناد (الصمت)، بيد أن الأفعال الإنجازية تختلف من جملة إلى أخرى . ويتم تأويل كل منها تأويلا مناسبا اعتمادا على العناصر المقامية للتواصل، فالجملة (1) يمكن أن تفيد النصح، الأمر، التهديد . والجملة (2) قد تعني الأمر، التحذير . والجملة (3) قد تكون أمرا غير مباشر (عرض) أو تمني، والجملة (4) يمكن أن تفهم على أنها استفهام، تعجب، استعلام [1].

كما طور "سيرل" شروط الملاءمة لضمان نجاح الأفعال الإنجازية والتفريق الميسور بين الأفعال الكلامية وطبقها على كثير منها تطبيقا محكما وهذه الشرط هي :

- شروط المحتوى القضوي Règle du contenu propositionnel
- شرط التمهيد (أو التقديم) Règle d'introduction
- شرط الإخلاص Règle de sincérité

[1] ينظر : الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية . ص 25-26-27.

- الشرط الأساسي Règle Essentielle [1]

ولنطبق هذه الشروط على فعل التحذير مثلا :

- **المحتوى القضوي** :الشخص (ب) أساء إلى الطرف (أ) بواسطة عمل أو قول (ج).
- **القاعدة التمهيدية** : العمل أو القول (ج) قد أساء فعلا.
- **شرط الإخلاص** : الطرف (أ) اعترف بتضرره ل (ب) بسبب العمل أو القول (ج).
- **الشرط الأساسي** : الطرف (أ) أنذر (ب) من عواقب العودة إلى مثل تلك الإساءة .

ثم حاول "سيرل" أن يحصر الأفعال الكلامية في اللغة في خمسة أصناف رئيسية تقوم على ثلاثة أسس منهجية، فأما الأسس الثلاثة فهي :

1- الغرض الإنجازي.

2- اتجاه المطابقة.

3- شرط الإخلاص .

وأما الأصناف الخمسة فهي :

1- **أفعال تمثيلية (إخبارية)Représentatives** : وهي التي تعبر عن اعتقاد المتكلم بوصفه لواقعة ما. بحيث تلزمه بصدق القضية المعبر عنها كأفعال التقرير، الاستنتاج، التقرير، الإستنباط ...

2- **أفعال توجيهية Directives** : وفيها يهدف المتكلم إلى توجيه المستمع للقيام بشيء معين كالطلب، السؤال، التحدي، الترجي، الاستجواب ...

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر .ص 48.

3- **أفعال إلتزاميةِ Commisves** : وهي الأفعال التي يلزم محتواها القضوي المتكلم بالقيام بسلسلة من الأفعال في المستقبل. مثل: أفعال الوعد، الوعيد، الوصية، العرض ...

4- **أفعال تعبيرية Expréssives** : وغرضها التعبير عن الحالة النفسية للمتكلم ومن أمثلتها : الشكر، التهنئة، الاعتذار، الترحيب ...

5- **أفعال إعلانية Déclaratives**:وهي التي يطابق محتواها القضوي العالم الخارجي، فتحدث تغيرات فورية في سير الأحداث العرفية باعتمادها على طقوس فوق لغوية مثل : إعلان الزواج، أو الحرب، أو طقوس التنصير ... [1]

كما يضاف إلى هذا تمييز "سيرل" للأفعال الكلامية من حيث المباشرة وعدمها إلى أفعال كلامية مباشرة، وأفعال كلامية غير مباشرة . فحاول الإجابة عن عدة أسئلة مثل: كيف يمكن للمتكلم أن يتلفظ بشيء وهو يقصد شيئا آخر ؟ وكيف للمستمع أن ينتقل من المعنى الحرفي للخطاب ليستنتج معنى آخر هو المقصود من التلفظ ؟ كيف بإمكان السامع أن يفهم الاستفهام مثلا على أنه طلب أو التماس ؟ ...

يقول "سيرل" هناك حالات يتمكن فيها المتكلم من قول جملة ويريد بها معناها الظاهر، ويدل ذلك على مقولة ذات محتوى إسنادي مغاير، مثلا : يمكن للمتكلم أن يتلفظ بجملة : هل بإمكانك أن تناولني الملح ؟ ولا يدل على استفهام، بل طلب بتقديم

---

[1] عبد الرحمن بودرع، قضايا البحث التداولي، ص 6، 7.

وينظر جون أوستين وجون سيرل : أفعال الكلام، تر :منصور العجالي، ص

الملح"[1]، فالأفعال المباشرة هي الأقوال الحقيقية التي يطابق معناها المعنى الذي يقصده المتكلم ويفهمه السامع.

أما الأفعال الغير المباشرة فهي عكس ذلك، " فعمل اللغة غير المباشر عبارة عن عمل محقق بطريقة غير مباشرة لتحقيق عمل آخر، إذن فهو فعل مزدوج يحوي فعلا أوليا مطابقا للرغبة الأولية للمتكلم، وفعلا ثانويا مطابقا للمعنى الأدبي. والذي هو ليس إلا وسيلة تعبيرعن الرغبة الأولى، وهذا التضارب يؤدي إلى تساؤل حيوي: كيف يفهم المخاطَب ما يطلبه منه المخاطب "[2]

إن الأقوال غير المباشرة التي سماها سيرل الاستعارات أوالأقوال المجازية، تجبر المستمع على الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الذي يستدعي المتكلم إلى قوله كما في المثال التالي:

- جارتك أفعى .

فالمستمع الحاذق يدرك تماما أن المتكلم لا يقصد المعنى الحقيقي أي كون الجارة حقيقة زاحفة من الزواحف (أفعى)، بل ينتقل إلى المعنى المجازي حتى يصل إلى المقصود، ويمكن أن تساعده في ذلك أدوات أخرى غير لغوية نابعة من السياق كالتنغيم والنبر وملامح الوجه ... فيحتاط من الشخص الموصوف[3].

وانطلاقا من العدد الوفير من الأفعال الإنجازية غير المباشرة التي ناقشها سيرل، لاحظ أن أهم الدوافع لاستخدامها هو" التأدب في الحديث" حيث ينقل المتحدث إلى المستمع

---

[1] عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية . ص 164.

[2] D.ZEMMOUR .IMITIATION à la linguistique .P

[3] ينظر الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية . ص 29.

أكثر مما تحمله الكلمات اعتمادا على الخلفية المعرفية المشتركة بينهما. سواء أكانت لغوية أم غير لغوية، إضافة إلى قدرة المستمع على الاستنتاج والتعقل والتفكير"[1].

وقد اقترح بعض اللغويين أمثال: ساكس وبراون ويول وفاندايك وغيرهم أساليب يمكن أن نتبعها لدراسة تداولية الخطاب من بينها:

- تبادل الأدوار بين المتخاطبين: ويقصد بها التنسيق أو التنظيم التتابعي؛ أي توزيع الكلام عبر متخاطبين .فيطرح ساكس فكرة "الأزواج المتقاربة" ويطلقها على ثنائيات التعبير المتلازمة مثل: السؤال، الجواب، التحية، رد التحية، الدعوة، الاستجابة...
- **علامات الخطاب**: وتتضمن استخدام مجموعة من المفردات لا يمكن أن تُفَسَّرَ إلا بالرجوع إلى النحو التقليدي أو الدلالة التقليدية للجمل المفردة. مثل:من فضلك، بالتأكيد شكرا ....
- **ألقاب التخاطب**: وتكشف هذه الألقاب عن علاقة الأدوار بين المتخاطبين من حيث المركز الاجتماعي والسيطرة والمودة والألفة .....
- **المبادئ التعاونية في الخطاب**: هي مبادئ تتحكم في أصول الخطاب اقترحها بول غرايس [2] .

ولقد خلصت جل الدراسات إلى أن كل الأفعال الكلامية أفعال غير مباشرة فيما عدا الأفعال الأدائية الصريحة، ولذلك فهي تكثر في تواصلنا أكثر من غيرها. " فالأفعال الإنجازية التي لا تستخدم إلا مباشرة قليلة جدا، وهي تقتصر في الغالب على ما يسمى الأفعال المؤسساتية أو التشريعية كالتوكيل والتفويض والوصية والتوصية والتوريث والإجازة...

---

[1] علي عزت، الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب . ص 52.

[2] علي عزت، المرجع السابق. ص 53.

ونحوها، لأن الأفعال الكلامية إن اسُتخدمت هنا غير مباشرة فسوفُ تؤدي إلى اللّبس وضياع الحقوق "[1].

ويمكن التمييز بين الأفعال المباشرة وغير المباشرة من خلال ثلاثة فروق جوهرية:

- ✓ "**أولها** :أن القوة الإنجازية للأفعال غير المباشرة يجوز أن تلغى، فجملة أتسافر معي؟ قد تلغي القوة الإنجازية غير المباشرة وهي الطلب، ليحتفظ الفعل بقوته الإنجازية المباشرة وهي الاستفهام .
- ✓ **ثانيها**: أن القوة الإنجازية للأفعال المباشرة تظل واحدة لا تتغير في مختلف سياقات ومقامات التلفظ، في حين أن القوة الإنجازية للأفعال غير المباشرة لا تظهر إلا داخل المقام وتتغير بتغُيره.
- ✓ **ثالثها**: أن القوة الإنجازية غير المباشرة لا تدرك إلا عبر عمليات ذهنية معقدة أحيانا، أمّا القّوة الإنجازية المباشرة فُتفهم من التركيب ذاته "[2].

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر .ص 82-83.

[2] محمود أحمد نحلة، المرجع السابق. ص 83.

المحاضرة العاشرة: ملامح التداولية في التراث العربي

أ/ بيئة اللغويين(1):

وُصفت الحضاة العربية بأنّها حضارة نصّية في أصلها تقوم على مقاصد الخطاب ومغزاه في عمليّة الفهم والإفهام[1]، فكان النشاط التواصلي من حيث هو تفاعل بين طرفين وتأثّر وتأثير متبادل بين مرسلين شكّل محور اهتمام لدى كثير من علمائنا القدامى، ومجمل حديثهم في ذلك يكشف عن ملامح تداولية عدّة، ويؤكّد أنّ ما جاء به التداوليون المعاصرون لم يكن جديدًا بالنسبة لهم.

فالمتأمّل في تراثنا العربي المتناثر بين كتب النحو والبلاغة واللّغة وأصول الفقه...يجده قد اتّخذ اتجاهين بارزين هما: اتجاه يُعنى بالنّظام اللّغوي الذي يشمل أنظمة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، ولكلّ مستوى من هذه المستويات مكوّناته وعناصره وعلاقاته بالعناصر الأخرى داخل النظام الفرعي، ثمّ علاقة مجموع الأنظمة الفرعية بعضها ببعض دون التفات مقصود إلى مقتضيات المقام والقرائن الحالية، واتجاه آخر يعنى بالمقام وما يتعلّق به من قرائن غير لفظيّة كالدرجة الاجتماعية للمتكلّم والسامع، وعلاقة كلّ منهما بالآخر والحاجة النفسية والذهنية والحركات الجسمية لكلّ منهما وسكوته والبيئة المكانية للحدث التواصلي ومجموع المشاركين فيه، كما أنّهم لم يكتفوا بالسياق الاجتماعي فحسب بل ضمّوا إليه السياق الثقافي والشرعي. [2]

ويمكن الكشف من وراء كلّ ذلك عن العديد من المبادئ التداولية التي تُسهم في إقامة نظرية تداولية عربية المنشأ.

---

[1] ينظر نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، مجلة اللغة والأدب، ملتقى علم النص، جامعة الجزائر، ع17، جانفي 2006، ص175.

[2] ينظر محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص 84، 85.

ولعل أوّل مسألة تُحلي تناوُلهم لمفاهيم تداولية، تعريفهم للّغة وحصرهم وظيفتها الأساس في التبليغ .يقول ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) :"ومن شروط الفصاحة والبلاغة، أن يكون معنى الكلام واضحا جليا لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمُّل فهمه، سواء كان ذلك الكلام لا يحتاج إلى فكر منظوما أو منشورا...والدليل على صحّة ما ذهبنا إليه ...أنّ الكلام غير مقصود في نفسه، وإنّما أُحتيج إليه ليعبّر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم" [1] فوجهة نظر ابن سنان الخفاجي البارزة في هذا النّص تُؤكد إيمانه بأنّ الوظيفة الأساس للغة هي التواصل والتبليغ، وأنْ لا وظائف تداولية للغة خارج سياق الاتصال، ثمّ إنّ هذه اللغة إنّما أُحتيج إليها لأجل هدف أسمى وهو التعبير عن المقاصد والأغراض ولكي يعلم الناس ما في أنفس بعضهم البعض، فلم يُتلفظ بالكلام لأجل الكلام وإنّما لإبانة معان معينة يقصد إليها المتكلم قصدًا.

ويبدو الاهتمام بمبدأ القصد وربطه بمفهوم التلفّظ واضحا جليا أكثر في تعريف ابن جني (ت392 هـ) للّغة إذ يقول :"حد اللّغة أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم " [2] فاللّغة في مفهومه أصوات وملفوظات مجردة، فإذا أراد المتكلم التعبير عن قصده(غرضه) عمد إلى هذه الملفوظات يسبكها ويختار منها ما هو عن قصده أبْيَن، ولمراده أجلى وأنسب، ولا يُتلفظ إلا بما كان لتحقيق ذلك الهدف جديرا. ويتقاطع ابن جني في هذا مع ما تقره التداولية المعاصرة، إذ أنّ مجال اهتمامها الملفوظات داخل سياق التلفظ (المنجز الذاتي)أي؛ في ضوء التداول. [3]

---

[1] ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص209.

[2] ابن جني، الخصائص، تح د محمد علي النجار، ج1ص33.

[3] ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص29.

وإلى المسألة ذاتها أشار ابن خلدون(ت808هـ) في مقدّمته .قال:" اللّغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني، فلابدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللّسان، وهو في كلّ أمّة بحسب اصطلاحاتهم، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد"[1]، فلمسه بقوله هذا يشير إلى أنّ اللّغة هي إرادة المتكلم الممتلك لهذه الملكة إحداث أصوات لغويّة تعدّ جملة في اللّغة وفق أعراف واصطلاحات الجماعة اللّغوية الواحدة، وأنّ هذا المنجز اللّساني إنّما كان لأجل الإبانة عن مقصد المتكلم، وقد قيّض اللّه للعرب أن تكون لغتهم الأحسن والأوضح لتحقيق هذه الغاية، أي إنّ قصد المتكلم شرط لازم في التلفظ حتى تكون الملفوظات ذات معنى، أو ذات إفادة بتعبير التداوليين المعاصرين.

ولنقيض هذا نجد أوستين أشار إلى التلّفظ من غير قصد، الذي يوازي عنده الفعل التعبيري، فقد يتلفّظ المتكلم بأصوات صحيحة نحويًا وصرفيًا ومعجميًا إلاّ أنّها لا تؤدي الإفادة المتوخاة منها، أي لا تنجز فعلا لغياب قصد المرسل. [2]

وفي إشارة إلى أهميّة القصد في المواضعة والاصطلاح داخل الجماعة اللّغوية الواحدة يقول ابن سنان الخفاجي: "فبعد وقوع التواضع يُحتاج إلى قصد المتكلم به واستعماله فيما قرّرته المواضعة، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها، لأنّ فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلا أن قصدناها. وفائدة القصد أن تتعلّق تلك العبارة بالمأمور وتؤثر في كونه أمرًا له، فالمواضعة تجري مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات والقصد يجري مجرى

[1] ابن خلدون، المقدمة، ص469.

[2] ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية ، ص191.

استعمال الآلات"[1] فالمتكلم إذا أراد إفهام السامع قصده بما يمتلك من لغة وجب عليه أن يكون عالما بقواعد تركيبها وسياقات استعمالها أي بالمواضعات التي تُنظّم إنتاج الخطاب بها، ومنه فالقصد عامل أساس في إنشاء العلامات والمواضعة عليها سواء أكانت علامات طبيعية أو علامات من صنف علامي آخر[2]، وهو ما عبّر عنه ابن خلدون بقوله:" وهو في كلّ أمّة بحسب اصطلاحاتهم" [3]

كما تعدّ الدراسات البلاغية من "أهمّ الدراسات التي تؤكّد الارتباط بين دراسة اللّغة واستعمالها في السّياق"[4] ويشير الباحث الألماني لوسبرج (Lausberg) في تعريفه للبلاغة إلى العلاقة الوطيدة بينها وبين التداولية إذ يقول :"إنّها نظام له بنية من الأشكال التصوريّة واللّغوية يصلح لإحداث التأثير الذي يُنشده المتكلم في موقف محدّد، وبنفس الطريقة يرى ليتش(leitch)، أنّ البلاغة تداولية في صميمها، إذ إنّها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمَيْن وسائل محددة للتأثير على بعضهما" [5]

والمتتبع لموضوعات البلاغة العربية وتحليلاتها يجد فيها "عناصر المقاربة التداولية حاضرة في كلّ الخطابات البلاغية ومن سماتها البارزة عنصري السّياق والمقام فضلا عن المقاصد التي يستهدفها المخاطب من الخطاب انطلاقًا من مبدإ أنّ لكلّ مقام مقال"[6]، فنجد البلاغيين العرب اهتموا بفكرة المقام ومقتضى الحال وأدرجوها ضمن ملاحظاتهم فيما ينبغي للخطيب

---

(1) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص03.
(2) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق ، ص183.
(3) ابن خلدون، المقدمة، ص469.
(4) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص06.
(5) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص123، 124.
(6) إدريس عمراني، نظرات في البلاغة العربية والنماذج اللسانية الحديثة نظرية النحو الوظيفي أنموذجا، ص01.

أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال المستمعين. [1] وهذه الفكرة وثيقة الصلة بالتداولية، هذا العلم الذي يُعنى بالعلاقة بين النص وعناصر الموقف التواصلي المرتبطة بشكل منظم، وبين فكرة مقتضى الحال. وأشار صلاح فضل إلى هذه الصلة حين قال: "ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة "مقتضى الحال" وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية "لكل مقام مقال"" [2]

يقول أبو هلال العسكري(ت395هـ):"وإذا كان موضوع الكلام على الإفهام، فالواجب أن تُقسّم طبقات الكلام على طبقات الناسّ، فيخاطب السوقي بكلام السوقة، والبدوي بكلام البدو، ولا يتجاوز به عمّا يعرفه إلى ما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام، وتنعدم منفعة الخطاب"[3]، فربط إفادة الخطاب وتأديته منفعة بتحديد الغاية من الفكرة والسّياق الذي وردت فيه، وبيان حال المتكلم والسامع معًا، ثمّ مراعاة الحالة الاجتماعية للمتلقين من حيث الألفاظ فلا تستخدم عبارات غير مفهومة فتنعدم فائدة الحوار. كما أنّه جعل من المتلقي شريكًا في العملية التواصلية إيقانًا منه بخطره في نجاحها وذلك بالنظر إلى حالاته الإدراكية المختلفة باختلاف طبقته الاجتماعية [4] وهذه الجوانب مجتمعة هي ما اصطلح عليه "بمقتضى الحال". ثمّ إنّه يشير إلى ضرورة عدم تلفّظ المتكلم ومشاركته في الحوار إلاّ بما يعتقده صحيحا صادقًا حتّى لا تذهب فائدة الكلام، وهو المبدأ ذاته الذي اشترطه غرايس ضمن قواعد التعاون التي تُسهم في تواصل النّشاط الكلامي.

---

[1] حورية رزقي، الأحاديث القدسية من منظور تداولي(رسالة ماجستير مخطوطة)، إشراف أ د بشير إبرير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ، ص42.

[2] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص26.

[3] أبو هلال العسكري، الصناعتين، تح د مفيد قميحة، ص39.

[4] حورية رزقي، الأحاديث القدسية من منظور تداولي(رسالة ماجستير مخطوطة)، إشراف أ د بشير إبرير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص43.

وفي إشارة منه إلى ضرورة مناسبة الكلام إدراكات المستمعين وحالاتهم يقول:" وينبغي أن تعرف أقدار المعاني، فتوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فتجعل لكلّ طبقة من ذلك كلامًا، ولكلّ حال مقامًا، حتّى تُقسّم أقدار المعاني، على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين، على أقدار الحالات"[1] فلا يُخاطب فرخٌ بكلام متألّم، ولا جاهل بكلام متعلّم، ذلك أنّ أحوالهم متباينة، ومقاماتهم مختلفة، ولكلّ منهم معنى يُناسب فهمه، ويداني فكره، وإلاّ غمّض القصد وضاعت الفائدة.

كما نجد السكاكي (ت626هـ) يلفت الانتباه إلى عناصر المقام المختلفة فيقول:"...لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذمّ...ومقام الجدّ يغاير مقام الهزل...، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار..." [2] فهذا النص يؤكد إدراكه التام للقرائن المختلفة التي تحدّد قصد المتكلم من كلامه، كمراعاة حال المتكلم والمخاطب وسياق الكلام والنبر والتنغيم ومعدّل الأداء الكلامي والتعبيرات والحركات الجسمية، وهذه المصاحبات اللّغوية أو الملامح شبه اللّغوية المصاحبة لنطق المتكلم هي من صميم بحث التداولية مادامت تدرس اللّغة أثناء الاستعمال.

وقد كان لعبد القاهر الجرجاني(ت471) . الذي جمع بين البلاغة والنحو في كتابيه "أسرار البلاغة "و"دلائل الإعجاز". رأي ثابت استطاع أن يُثبّت به دعائم العربية ويكشف أسرارها متمثّلَة في نظرية النظم " فدراسته للنّظم وما يتّصل به تقف بكبرياء كتفًا إلى كتف مع أحدث النظريات اللّغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللّغوي"

---

[1] أبو هلال العسكري، الصناعتين ، تح د مفيد قميحة، ص153.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، تح حمدي محمدي قابيل، ص158.

[1] إذ جعل" النظم دليلا على الكفاءة الذهنية التي يعتمد عليها المرسل في إنجاز الخطاب، بناء على المواءمة بين الكفاءة اللّغويّة الكامنة في الذهن وعناصر السياق الخارجي" [2]

ربط الجرجاني في نظريته بين ثلاثة مفاهيم تداولية "فأحاط بعناصر المقام الذي يولد في كنفه المقال، فأولى عناية فائقة للعناصر التي يتشكّل منها سياق الحال " [3] دون نأي عن قصد المتكلم والإفادة الحاصلة للسامع، وقد بلغت لفظة "معنى" في دلائل الإعجاز من حيث دلالتها على القصد والغرض حوالي اثني عشر وخمسمائة وألف موضع[4] من بينها حديثه عن آلية التّقديم والتأخير التي لا تكون إلاّ لقصد واستجابة لعناصر السّياق، كالإخبار في قوله"زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ ينطلقُ، وينطلقُ زيدٌ، ومنطلقٌ زيدٌ، وزيدٌ المنطلقُ، والمنطلق زَيدٌ، وزيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو منطلقٌ...وفي نحو قولك في الشرط والجزاء: إنْ تخرجْ أخرجْ، وإنْ خرجتَ خرجتُ، وإنْ تخرجْ فأنا خارجٌ، وأنا خارجٌ إن خرجتَ، وأنا إنْ خرجتَ خارجٌ، وكقولك في الحال: جاءني زيدٌ مسرعًا، وجاءني يُسرع، وجاءني وهو مسروع أو وهو يُسرع، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع...وكأن تنظر في الوصل والفصل، والإظهار والإضمار والتكرار طبقًا للمعاني التي ترومها والأغراض التي تؤمها"[5] فإعادة ترتيب العناصر اللّغويّة لم يأت جزافًا، "بل كان استجابة تداولية لبعض العناصر السياقية،

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص18.

[2] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص07.

[3] صلاح الدين ملاوي ، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، (رسالة دكتوراه مخطوطة)، إشراف أ د محمد خان، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص210.

[4] د صلاح الدين ملاوي ، المرجع نفسه، ص210.

[5] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق د محمد عبد المنعم خفاجي، ص97.

فكلّ ترتيب ينطوي على قصد معيّن...إذ يتجاوز المرسل مجرّد الضمّ الذي يقتضيه النحو والدلالة، إلى الضمّ على طريقة مخصوصة وفق ما يستدعيه سياق الخطاب"[1]

ثمّ يضيف عبد القاهر الجرجاني في موضع آخر شارحًا الفرق بين: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ المنطلقُ، وزيدٌ هو المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ. يقول: "فكلّ وجه من الوجوه الأربعة يصدر عن معنى خاصّ وغرض دقيق، وآية ذلك أنّك إذا جئت بالوجه الأوّل كنت محدِّثًا من لا يعرف أنّ انطلاقًا كان لا من زيدٍ ولا من عمرو، وإذا سُقت الوجه الثاني كنت مكلّمًا من عرف أنّ انطلاقًا كان، فأعلمته أنّه من زيدٍ دون سواه، فإذا أردت تأكيد ذلك أدخلت ضمير الفصل فكان الوجه الثالث. ويتأتّى الوجه الرابع إذا كان السامع قد رأى إنسانًا ينطلق بالبعد عنه فلم يثبت ولم يعلم أزيدٌ أم عمرو"[2]، وهذا النّص دليلٌ قاطع على أنّ الجرجاني تنبّه إلى أنّ العدول عن الأصل لا يكون إلاّ "لغرض خاصّ وفائدة لا تكون في الباقي"[3]، إضافة إلى أنّه يتفق مع ما أورده سيرل من تمييز بين القوّة الغرضية وهدف الخطاب فالمحتوى القضوي للجمل الأربعة ظلّ واحدًا وهدفها الكلّي هو الإفادة ابتداء، بينما تتغيّر القوّة الغرضية والهدف الجوهري للخطاب بتغيُّر قصد المتكلم. [4]

---

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص141.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق د محمد عبد المنعم خفاجي، ص148، 153.

[3] عبد القاهر الجرجاني، المصدر نفسه، شرح وتعليق د محمد عبد المنعم خفاجي، ص148.

[4] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص173.

المحاضرة الحادية عشر: ملامح التداولية في التراث العربي

أ/ بيئة اللغويين (2):

نجد في البلاغة العربية أسُسًا لظاهرة الأفعال الكلاميّة التي تُعتبر ركيزة التداولية المعاصرة، ويمكن استشفافها من خلال تعمّق العلماء العرب في تحليل ثنائية الخبر والإنشاء ومعايير التمييز بينهما والتي تشكّل المدخل الصحيح إلى نظرية عربية للأفعال الكلامية .

إنّ نظرية الخبر والإنشاء وما يتعلّق بها من قضايا وفروع وتطبيقات عند العرب في جانبها المعرفي العامّ تكافئ مفهوم الأفعال الكلامية عند المعاصرين، ذلك أنّها نُوقشت ضمن مباحث علم المعاني[1]، وموضوع هذا الفرع اللّغوي في تراثنا العربي كما عرّفه السكاكي:"هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان...ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره" [2]، أو كما عرّفه محمد بن علي الجرجاني: علم يُعرف منه كيفية تطبيق أحوال الكلام العربي على أحوال المعنى بحسب مقتضى الوقت" [3] مؤكدًا بذلك على قرينة تداولية هامّة في تحديد موضوع علم المعاني وهو "مبدأ الإفادة". وهو المبدأ نفسه الذي أكّد عليه ابن خلدون في قوله:" هذا العلم الحادث في الملّة بعد علم العربية واللّغة، وهو من العلوم اللّسانية لأنّه متعلّق بالألفاظ وما تُفيده، ويُقصد بها الدلالة عليه من المعاني...ويبقى من

---

[1] ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص49.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، تح حمدي محمدي قابيل، ص151.

[3] د مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص52.نقلا عن محمد بن علي الجرجاني ، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة العربية، تح عبد القادر حسين، ص100.

الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة على أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل، وهو مُحتاج للدلالة عليه لأنّه من تمام الإفادة .وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه، وإذا لم يشتمل على شيء منها فليس من جنس كلام العرب فإنّ كلامهم واسع، ولكلّ مقام عندهم مقال يختصّ به بعد كمال الإعراب والإبانة"[1]، والملاحظ على هذه التعريفات جميعها أنّها ركّزت على قرائن الإفادة والقصد والمقام التي تُعتبر مبادئ تداولية أساسية في نجاح التواصل الكلامي.

إنّ ظاهرة الخبر والإنشاء في التراث العربي حقل معرفي مشترك بين تخصصات علمية متعددة، فلسفية وبلاغية ونحوية وفقهية...، ولذلك يتعيّن على كلّ من يُريد البحث في هذه الظاهرة أن يتتبع فروعها وتطبيقاتها في عدد من المؤلفات التراثية المتباينة المشارب، المتشابهة في استعمال الأدوات التحليلية المنطقية على قدر كبير من الدّقة والتجريد، كما أنّ الملاحظ أنّ هذه النظرية لم تأت مكتملة في أوّل أمرها بل حصُل لها ذلك بعد مرورها بعدّة مراحل وأطوار جعلتها تستقرّ على أسس علمية دقيقة على يد اللاحقين للسكاكي. [2]

وقد اعتمد العلماء العرب في التمييز بين الخبر والإنشاء عدّة معايير منطقية وأخرى تداولية وردت متداخلة تداخلا شديدًا بحيث لا يمكن الفصل بينهما [3]، وما يهمّنا في هذا المقام هي المعايير التداولية حتّى لا يخرج البحث عن قصده ولا تذهب فائدته إن حصُلت له فائدة.

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، ص473.

[2] ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، ص50، 53، 54.

[3] ينظر مسعود صحراوي، المرجع نفسه، ص58.

ففضلا عن معايير قبول الصدق والكذب، مطابقة النسبة الخارجية، إيجاد النسبة الخارجية، عدد النسب، تبعية النسبة الخارجية للنسبة الكلامية أو العكس، وضع البلاغيون القدامى معيار القصد كقرينة مساعدة لباقي المعايير في التمييز بين الأسلوبين على عكس الأصوليين الذين اتّخذوه قرينة تمييزية أساسية [1]، فقِيل في تعريف الخبر والإنشاء:" يُسمّى الكلام خبريًا إن احتمل الصدق أو الكذب لذاته، بحيث يصحّ أن يُقال لقائله إنّه صادق أو كاذب، والمراد بالصادق؛ ما طابقت نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع، وبالكاذب؛ ما لم تطابق نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع...ويسمّى الكلام إنشائيًا إن لم يحتمل الصدق أو الكذب، ولا يصحّ أن يُقال لقائله إنّه صادق أو كاذب، وذلك لعدم تحقق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به"[2]والمقصود بالنسبة المرجع المدلول عليه في الواقع الخارجي عن اللّغة، ويتحقق في أحد الأزمنة الثلاثة (ماض، حاضر، مستقبل)، وهي ثلاثة أنواع: كلامية وذهنية وخارجية. [3]ومنه أقرّ العلماء أنّ الخبر له نسبة كلامية تُوصف إمّا صدقًا أو كذبًا، لأنّلها حقيقة مرجعية في الواقع، أمّا الإنشاء فليس له حقيقة مرجعية في الواقع الخارجي عن اللّغة، بل إنّ له نسبة لغوية صرفًا تتسبّب في نشوء نسبة ثانية أو بتعبير التداوليين المعاصرين تتسبّب في إنجاز فعل ما. [4] إلاّ أنّ علماء البلاغة لم يقفوا عند هذا الحدّ بل تنبّهوا إلى قصد المتكلّم وغرضه فقالوا: "الخبر ما كان لنسبته خارج تُقصد مطابقتها له، أو تُقصد عدم مطابقتها له"[5] والإنشاء ما لم يكن "لنسبته خارج تُقصد مطابقته أو عدم مطابقته"[6]،

---

(1) ينظر د مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص58 وما بعدها.

(2) مكتبة كلية دار العلوم.ص11.

(3) ينظر المرجع نفسه ص11.

(4) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، ص62، 64.

(5) مسعود صحراوي، المرجع نفسه، ص67.

(6) مسعود صحراوي، المرجع نفسه، ص67.

فكلا الأسلوبين له نسبة خارجية، وعدم تحقق المطابقة بين النسبتين الكلامية والخارجية قد تحصل في الخبر كما في الإنشاء، وانّ الفرق الحقيقي بينهما هو أنّ تحقق المطابقة بين النسبتين في الخبر مقصودة بينما في الإنشاء ليست مقصودة. [1]

يمكن القول أنّ تصورات البلاغيين القدامى تُجمع على أنّ الخبر "هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديًا والذي يُريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تُطابق نسبته الخارجية، وأنّ الإنشاء هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديًا والذي يُريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تُجِد نسبته الخارجية"[2] .

ثمّ إنّ العلماء العرب قسّموا الخبر والإنشاء تقسيما تفصيليا آخر، فأقرّوا أنّ الخبر ثلاثة أصناف راعوا من خلالها حال السامع وقدراته العقلية والإدراكية ومقام التخاطب، أوّلها الضرب الابتدائي حين يكون السامع حالي الذهن من الحكم فيُلقى إليه الخبر خاليًا من أدوات التوكيد، وثانيها الطلبي حيث يكون المخاطب شاكًا فيه فيُؤكد الخبر حتّى يتمكن في نفسه، وآخرها الإنكاري عندما ينكر السامع حكم الخبر حيث يُؤكد له بمؤكد أو أكثر حسب درجة لإنكاره. [3] وفي هذه الأضرب الثلاثة بعد تداولي يمكن أن نكتشفه في جواب أبي العباس الشارح لهذه الأضرب حين سأله الكندي عن الحشو في كلام العرب فهم يقولون عبد اللّه قائم، ثمّ :إنّ عبد اللّه قائم، ثمّ: إنّ عبد اللّه لقائم. ورأى أنّ الألفاظ متكررة والمعنى واحد. فأجابه أنّ المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، وأنّ الجملة الأولى إخبار عن قيام عبد اللّه، والثانية جواب عن سؤال سائل، والثالثة جواب عن إنكار منكر قيامه،

---

[1] ينظر مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص68.

[2] مسعود صحراوي، المرجع نفسه، ص82.

[3] ينظر محمد بدري عبد الجليل ، تصور المقام في البلاغة العربية، ص55.

فتكررت الألفاظ لتكرر المعاني. [1] واختلفت لاختلاف حال السامع ومراعاة المتكلم تلك الحال، وهذا شبيه بما فعله سيرل حين أقر أنّ الفرق بين جمل كهذه يكمن في "درجة الشدّة المتضمنة في القول" إذ يمكن أن تتماثل جملتان أو أكثر في الغرض المتضمن في القول ولكنّهما تختلفان في القوّة الإنجازية، التي يمكن أن تقوى وتضعف بأساليب منها: حروف المعاني في اللّغة العربية كما في المثال السابق. [2]

كما قُسّم الإنشاء عند جمهور العلماء إلى: طلبي ويشمل؛ الأمر والنهي والنداء والاستفهام والتمنّي، وغير طلبي ويشمل ؛الترجّي والقسم والتعجب والمدح والذمّ والتكثير وألفاظ العقود[3]، وهذه الأساليب تمثّل أفعالا كلامية وبالتحديد أفعالا متضمنة في القول بتعبير التداوليين، وقد تخرج عن مقتضى دلالاتها الظاهرة إلى أغراض وإفادات تواصلية بحسب ما يقتضيه المقام أي؛ من معناها الأصلي إلى معنى يُستلزم من مقام التخاطب. وهو ما سمّاه الجرجاني بالمعنى ومعنى المعنى. يقول:" تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللّفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى، أن تعقل من اللّفظ معنى ثمّ يُفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[4]، وهذا أيضا يعكس دراسة العرب القدامى لأفعال الكلام غير المباشرة، كالأمر الذي يُفيد بالنظر إلى حال وقصد المتكلم ومنزلته مقارنة بالمخاطب مع الاستعلاء الأمر، ومع الخضوع الدعاء، ومع التساوي الالتماس وفق قاعدة الخروج عن مقتضى الظاهر

---

[1] ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق د محمد عبد المنعم خفاجي، ص219.

وينظر ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي ، دلالة السياق، ص516.

[2] ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، ص97.

[3] ينظر مسعود صحراوي، المرجع نفسه، ص117، 127.

[4] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق د محمد عبد المنعم خفاجي، ص193.

أو ما يُعادل "مبدأ الشروط المعدّة"بتعبير سيرل، الذي يؤثر في هوية الأفعال الكلامية وفي قوّتها وضعفها وتصنيفها. [1]

وإذا قسّمنا الخبر والإنشاء بالمنظور التداولي المعاصر، فسنجد الخبر يندرج ضمن "التقريريات" بمصطلحات سيرل، أمّا الإنشاء فمنه ما يندرج ضمن "الأمريات" كالأمر والنهي والاستفهام...، و"الإيقاعيات" كألفاظ العقود، و"البوحيات" كالمدح والذمّ والتمنّي [2]

أمّا الحجاج الذي يعتبر آلية من آليات المنهج التداولي، فقد احتفى به العلماء العرب القدامى، حيث كانت استراتيجية الإقناع بالحجاج واضحة في القرآن الكريم وأقوال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم، وفي فترات سبقت ذلك وخلال العصر الجاهلي في المنافرات القبلية ثمّ شيئا فشيئا تبلورت كاستراتيجية أساسية في علوم الفقه وأصوله وعلم الكلام والعلوم اللّغوية. [3]

ويمثّل الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" الصورة العربية الأولى لتناوله فنّ الإقناع حين تحدّث عن الخطابة والخطيب، وما ينبغي أن يتوفّر عليه هذا الأخير من صفات جسدية ولغوية حتّى يتمكّن من إنفاذ ما يريد إلى ألباب مستمعيه، باعتبار أنّ أوّل ما يميّز الأسلوب الخطابي أنّه إقناعي بلاغي يحتاج إلى الصور البلاغية والحجج والحجاج لأنّ التأثير والاستمالة يتطلبان الوضوح وأساليب الإقناع، كما لم يغفل الجاحظ دور العلامات السيميائية في الإقناع فأدرك ذلك وأكده في حديثه عن الخطّ والإشارة والحال والعقد

---

[1] ينظر مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص117، 121.

[2] ينظر مسعود صحراوي، المرجع نفسه، ص83.

[3] ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص447.

والنصبة. [1]، يقول الجاحظ في إيضاحه لمفهوم البيان والبلاغة التي هي آلة الخطيب:" أوّل البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللّحظ، متخيّر اللّفظ، لا يكلم سيّد الأمّة بكلام الأمَة، ولا الملوك بكلام السوقة..." [2]، فالغاية عند الجاحظ الإقناع الشفوي وتُقَدّم الغاية(الإقناع) على الوسيلة(اللّغة) وتُحدّد طبيعتها وشكلها حسب مقامات التخاطب . [3]

لقد استطاع الجاحظ بتصوّره هذا أن يربط فكرة الفهم والإفهام بالإقناع الذي تبرز فيه سمات الكفاءة التداولية والقدرة على توظيفها حسب مقتضيات المقام، فبلاغة الخطاب الإقناعي اعتدال معرفي تداولي بلوره الجاحظ لتفسير البيان العربي في ضوء البلاغة، ودراسة البلاغة في جانبها التداولي هو ما اهتمّت به الدراسات الغربية المعاصرة إذ لم تلق الاهتمام في ثقافتنا العربيّة بعد الجاحظ. [4]

---

[1] ينظر حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي"عناصر استقصاء نظري"، ص109.

وينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص447، 448.

وينظر نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، مجلة اللغة والأدب، ملتقى علم النص، جامعة الجزائر، ع 17، جانفي 2006 ، ص177، 178.

[2] الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص93.

[3] ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص448.

[4] ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع نفسه، ص449، 454.

وينظر نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، مجلة اللغة والأدب، ملتقى علم النص، جامعة الجزائر، ع 17، جانفي 2006 ، ص178.

المحاضرة الثانية عشر: ملامح التداولية في التراث العربي

ب/ بيئة الأصوليين:

لم يكن الأصوليون بمعزل عن توظيف العديد من الأسس التداولية حين "النظر في الأدلّة الشرعية من حيث تؤخذ منها الأحكام والتكاليف"[1]، فاعتنوا خاصّة بقصد المتكلم وربطه بالسّياق ونظروا في " التطابق بين الصيغ التركيبية والقصد وعدمه، وما يترتّب عليه من اختلافات في تقسيم الملفوظ إلى: ظاهر ونصّ ومفسّر ومحكم من حيث وضوح الدلالة، وإلى: خفي ومشكل ومجمل ومتشابه من حيث غموضها"[2]

ويعكس أهميّة القصد عند الأصوليين تأكيد الإمام الغزالي على ضرورة المعرفة التداولية للّغة لفهم قصد المتكلم دون عناء، إذ قد تخرج دلالة الخطاب من المعنى الظاهر للّغة إلى معاني أخرى تُساعد عناصر السّياق على استلزامها، وعادة النّاس إحدى هذه العناصر، يقول الإمام الغزالي:" فعادة النّاس تؤثر في تعريف مرادهم من ألفاظهم، حتّى إنّ الجالس على المائدة يطلب الماء فيُفهم منه العذب البارد"[3]، وكذلك الأمر عند ابن القيّم الجوزية حين جعل العرف والعادة من محددات القصد. [4] ثمّ حذّر من مغبّة إهمال قصد الكلام

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، ص359.

[2] ينظر موسى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ص209، 216.نقلا عن: د صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، (رسالة دكتوراه مخطوطة) جامعة بسكرة، ص541.

[3] أبو حامد محمد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ج2، ص157.نقلا عن: د عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص182.

[4] ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين تح محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص62. نقلا عن: د عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع نفسه، ص182.

فقال :" فإيّاك أن تُهمل قصد المتكلم ونيّته وعرفه فتجني عليه وعلى الشريعة، وتنسب إليها ما هي بريئة منه، وتُلزم الحالف والمقرّ والناذر والعاقد ما لم يُلزمه اللّه ورسوله به" [1]

ويؤدي القصد عند الأصوليين دورا في معرفة المعنى، وانقسموا في ذلك فريقين:" القسم الحنفي والقسم الشافعي، وينضبط هذا التقسيم بما يمكن أن نُسمّيه بمبدأ القصدية، ومقتضاه أنّه لا كلام إلاّ مع وجود القصد. وصيغته هي الأصل في الكلام القصد، ومعلوم أنّ القصد من القول هو الذي يُورّث عنه استلزاماته الصبغة السّياقية أو المقامية"[2] إذ جعلوا قصد المتكلم الأساس فيما يلومه من تكاليف بمعونة العناصر السياقية أو المقامية. ومن الأصوليين من اعتبر المقاصد هي المعاني نفسها" مثل الشاطبي الذي عقد فصلا تحت عنوان " المعاني هي المقصودة [...] ومنها: أن يكون الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم بناء على أنّ العرب إنّما كانت عنايتها بالمعاني، وإنّما أُصلحت الألفاظ من أجلها. وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللّفظ إنّما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود"[3] وهذا النّص ينبئ عن إدراك الشاطبي أنّ العرب قد راعت القصد أثناء الوضع، وأنّها إنّما أصلحت الألفاظ وقوّمتها بناء عليه وحفظا له، حتّى يتيسّر للمتكلم التعبير عن خلجات نفسه وعن معاني مقصودة بألفاظ مقصودة أيضا.

كما درس علماء الأصول ثنائية الخبر والإنشاء وقرنوها بمبدأ القصد، ولم يكن المتقدّمون منهم في تمييزهم بينهما مختلفين عمّا ذهب إليه البلاغيون والنحاة، أمّا المتأخرون

---

[1] د محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 90.

[2] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص103.

[3] الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج2، ص 396.نقلا عن: د عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص195.

فتميّزوا بنظرهم في بعض الدقائق وبعض الاعتبارات التفصيلية[1]، فذهبوا إلى أنّ الشهادة والرواية والدّعوى والإقرار والمقدّمة والنتيجة أخبار، وميّزوا بين نوعين من الإنشاء: نوع تختصّ ألفاظه بالإنشاء سواء كان طلبيًا(الأمر، التمني، النهي، الاستفهام...)، أو غير طلبي(القسم، المدح، الذّم...)، ونوع تشترك ألفاظه بين الخبر والإنشاء وهي ألفاظ العقود من بيع وشراء وزواج وإجارة...، فإذا استُخدمت ألفاظ الإنشاء الدالّة عليه كالأمر والنهي ...كان إنشاء محضًا، أمّا إذا استُخدمت للدلالة على الاستفهام مثلا أفعال الاستفهام ذاته مثل: أستفهم أو استفهمت عوضا عن هل أو الهمزة، خرج الكلام عن الإنشاء المحض المباشر إلى لإنشاء العقود وما شابهها، وهنا يتدخل القصد لتمييز الخبر من الإنشاء، فهو إنشاء يختص بضرورة قصد المتكلم الإنشاء وإرادته[2] " ذلك أنّ مدلول بعتك الدار واحد في الخبر والإنشاء، وإنّما يقصد المتكلم الحكاية والإنباء عن وقوع البيع منه خارجا فيكون الكلام خبرا، ويقصد المتكلم إيقاع البيع وإيجاده وإنجازه في الخارج فيكون الكلام إنشاء"[3] فيُحتاج هنا إلى المقام الذي به يتبيّن قصد المتكلم إلى الإخبار أو إلى الإنشاء.

إنّ دراسة الأصوليين للخبر والإنشاء لا تخلو من منحى تداولي، فالشهادة والرواية والدّعوى والإقرار... كلّها أفعال كلامية منبثقة عن الخبر، والوجوب والإباحة والحرمة والكراهة... كلّها فروع كلامية ناتجة عن الأساليب الإنشائية. [4] وقرنوا كلّ ذلك بمبدأ الغرض من كلام المتكلم وقصده، فجعلوه المائز الوحيد بين الخبر والإنشاء كما تبيّن في

---

(1) ينظر خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص356، 357.

(2) ينظر خالد ميلاد، المرجع السابق، ص352، 353.

(3) خالد ميلاد، المرجع نفسه، ص 353.

(4) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص172.

الألفاظ المشتركة بينهما مثل العقود وما شابهها من إيقاعات "التي لا تختص بأداة أو تركيب موضوع لها يفيد مباشرة معناها" [1]، وهم يقتربون في هذا بما قام به التداوليون المعاصرون من تقسيم للأفعال اللّغوية إلى مباشرة وغير مباشرة، حيث تكون الأفعال المباشرة دالّة على معناها بالوضع بأدوات وتراكيب مخصوصة[2]، كما يكون القصد في العقود سببًا في انتقالها من الفعل القولي إلى الفعل الإنجازي(الإيقاعي).

أشار الأصوليون إشارات مقتضبة ولكنّها واضحة في أهميّة السّياق ودوره في تفسير النّص(الدليل) وفهمه[3]، وفي بيان ذلك يقول ابن القيّم: "السّياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العامّ وتقييد المطلق وتنوّع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالّة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته"[4]، واستشهد بقوله تعالى(ذق إنّك أنت العزيز الكريم) [5] فدلالة العزيز الكريم ما هي إلاّ الذليل الحقير، ويفضي إلى ذلك سياق النّص وسياق الموقف المتمثّل في سبب النزول؛ إذ نزلت في أبي جهل حين قال للنّبي" أنا أمنع أهل البطحاء وأنا العزيز الكريم"[6] فأذلّه اللّه وعيّره بكلمته، بقتله يوم غزوة بدر الكبرى. [7]

والفهم عند الأصوليين يختلف باعتبارات عدّة منها: الفهم بحسب مقصود المتكلم الذي يُمثّل غاية البحث الأصولي وغرض التشريع بل هو الحكم الذي يسعون للوصول إليه،

---

(1) خالد ميلاد، المرجع السابق، ص358.

(2) ينظر خالد ميلاد، المرجع نفسه، ص 358(الهامش).

(3) ينظر ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، ص138.

(4) ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، المرجع نفسه، ص139، 140.

(5) سورة الدخان، الآية 49.

(6) ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، ص140.

(7) ينظر ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، المرجع نفسه، ص140.

وعلى السامع أن يُعوّل على السّياق اللّغوي للنّصوص بمساعدة دلائل عقلية وحالية حتّى يكشف عن مراد المتكلم ومقصوده. [1]، ويضرب ابن القيّم مثالا يُوضّح دور السّياق وعلاقته بتحديد قصد المتكلم يقول:" ومن تدبّر مصادر الشرع وموارده تبيّن أنّ الشارع ألغى الألفاظ التي لو يقصد المتكلّم بها معانيها بل جرت على غير قصد منه كالنائم والناسي والسكران والجاهل والمكره والمخطئ من شدّة الفرح أو الغضب أو المرض ونحوهم، ولم يُكفّر من قال من شدّة فرحه براحلته بعد يأسه منها: اللّم أنت عبدي وأنا ربّك"[2]، فالساهي والنائم والمكره والمخطئ لحال من الأحوال لا يؤخذ كلامهم في ذاته وإنّما يُستدلّ على مقاصدهم بسياق التلفّظ.

إنّ محاولة استقراء المبادئ التداولية الكامنة في التراث اللّغوي العربي تحتاج إلى قراءة متأنيّة وبحث مستقلّ حتّى نوفي التراث حقّه، لأنّ هذا التراث الضخم فيه الكثير من المفاهيم والتصورات التي تشبه ما جاء به التداوليون المعاصرون، فالأسماء والمصطلحات مختلفة ولكن المفهوم والمقصود واحدٌ، ونظرا لضيق المقام اكتفينا بالإشارة إلى بعض المسائل الهامّة خاصّة في البلاغة وعلم أصول الفقه .

(1) ينظر ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي ، المرجع نفسه، ص140.

(2) ينظر ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي ، المرجع نفسه، ص143.

المحاضرة الثالثة عشر: ملامح التداولية في التراث العربي

ج/بيئة النحاة(1):

إنَّ الملاحظ لموروثنا النَّحوي العربيِّ يلفيه بناءً متكاملاً يضمُّ جهازًا مفاهيمياً ينظر إلى اللُّغة على أنَّها وضع واستعمال، ويعتبر الجملة مثالا حيًّا لا مجرَّد نمط بنيوي، فلم يكن النّحو العربيّ نحوًا شكليًا في بداية نشأته كما يدَّعي الكثير من الدّارسين الَّذين رموه بالشَّكلانية وجرَّدوه من مقوِّمات الانتحاء الوظيفي التَّداولي، بل إنَّ من النُّحاة من كان على صلة وثيقة بمعاني الكلام في تحليلهم للجمل، فاهتمُّوا بأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطرق وأحوال الاستعمال اللُّغوي، وبطبيعة العلاقة بين المتكلِّمين والمخاطبين ولم يفهموا اللُّغة على أنَّها قواعد مجرَّدة بل إنَّها لفظ يؤدِّيه متكلِّم في مقام خاصٍّ لأداء غرض بلاغيٍّ ما. [1]

رصد النّحاة العرب خصائص الجملة ومعالمها في سياق التَّخاطب، واعتبروها حدثاً كلامياً ينجز وفق مقامات تواصلية معينة، ورأوا أنها محل الإفادة الإبلاغية المنعقدة بين المتكلم والسامع من حيث إنها وسيلة التعبير عن الأغراض التواصلية التي تختلج ضمائر المتكلمين[2].فجعلوا من بين أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب، وإيصاله رسالة إبلاغية، كما أن الغرض من وضع الكلم في التركيب هو حصول الفائدة

---

[1] ينظر مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص174.وينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص522.

[2] ينظر صلاح الدين ملاوي، المرجع نفسه، ص522.

لدى المخاطب .وصرح بذلك السّكاكي في تعريفه النحو قائلا إنَّه: "معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى...بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[1]

لقد أدرك النَّحويون أنّ الفائدة المرادة هي الفائدة التركيبية التي لا تتأتى إلا بائتلاف كلمتين على الأقل تؤديان معنى ويحسن عندهما انقطاع الكلام، [2]لان "التخاطب لا يكون إلا بالمركب، فالمفردات تصور المعاني، والمركبات تفيد التصديق، وهو المقصود الكلي من وضع الكلام"[3].ولهذا فصناعة النحو الذي مجاله التراكيب النحوية" قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى شيء آخر، إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة." [4] والربط بين المعنى والمبنى في التحليل النحوي لنحاتنا القدامى واضح من خلال وضعهم قواعد منهجية قرروها في مجال بحثهم النحوي على مستوى الجملة، منها قاعدة: "الإعراب فرع المعنى"، [5] وعبر عن ذلك ابن هشام بقوله: "متى بني على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد"[6]، وكل هذا يعني أنَّهم درسوا اللُّغة دراسة تداولية.

وإن كانت الألفاظ الدالة المفيدة شكَّلت موضوع علم المعاني لدى البلاغيين، فإن الكلام أيضا باعتباره لفظا مفيدا كان محور الدرس النحوي وغايته المنشودة، فاهتمّ بمفهوم

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ، ص75.

(2) ينظر صلاح الدين ملاوي، المرجع السابق ، ص522.

(3) أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص111، 112.

(4) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص173.

(5) ينظر مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص175.

(6) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ج2، ص 607.

الإفادة المجتناة من أضرب الخطاب باعتبارها أعظم مقوماته وأولاها بالتتبع[1]، فصدر ابن مالك بها ألفيته بقوله: "[2]

كلامنا لفظ مفيد كاستقم* اسم وفعل ثم حرف الكلم.

كما أنهم تنبهوا إلى ما للقصد من أثر بالغ في تفسير الوحدات اللغوية، فتركيب الكلام خاضع في هيئاته لمقاصد المتكلمين وأغراضهم من التواصل اللُّغوي، ولا عبرة به ما لم يكن صادرًا عن قصد[3]، ذلك أن" الألفاظ لم تقصد لنفسها وإنما هي مقصودة للمعاني والتوصل بها إلى معرفة مراد المتكلم"[4]، وقد كانت اللّغة العربيّة أحسن وأوضح اللُّغات إبانة عن المقاصد، وعقب فساد الملكة التي كانت سليقة في العرب، أصبح النحو وسيلة استنباط مقاصد مستعملي اللغة" إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة "[5].

وكما أنَّ المتكلِّم يُعبِّر عن قصده من خلال اللُّغة، فإنَّ اللُّغة أيضا تحيل عليه فتُعِين على تحديد معنى الخطاب ولهذا" يحتج صاحب المغني على أن القصد شرط في بلوغ الكلام تمامه، معتمدا على ملاحظة أن الكلام في الشاهد يكون أمارة لما يريده المتكلم، بحيث يكون دليلا على مقصود المتكلم وعلى أن المتكلم أراد أن يبلغ مراده بمقصوده".[6]

واهتمام النحاة بمبدأي الإفادة والقصد أتى من تسليمهم المطلق بمكانة المتكلّم والسّامع في عملية التواصل، إذ هما طرفاه الأساسيان، فالقصد ألصق بالمتكلم أي بالغرض

(1) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص523.

(2)ابن مالك، الألفية في النحو والصرف، ص538.

(3) ينظر صلاح الدين ملاوي، المرجع السابق، ص538.

(4) ابن القيم الجوزيه، إعلام الموقعين عن رب العالمين ج1، ص217.

(5)عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ص469 .

(6) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص182.

والغاية اللذين يبغي تحقيقهما، أما الإفادة فتتعلق بالمخاطب وما يجنيه من فائدة تواصلية، فهي ثمرة خطاب المتكلم. هذه الفائدة في تصور علمائنا القدامى لا تحصل إلاَّ باستيفاء الكلام شروطا تجعل منه" كلاما" أو خطابا متكاملا حاملا لرسالة إبلاغية ما يريد المتكلِّم إيصالها إلى السَّامع. [1]

ومن أهمِّ الشروط التي رأى النُّحاة أنّ من شأنها تحقيق الفائدة لدى السَّامع أمران اثنان:

الأوَّل: ثبوت معنى دلالي عام للجملة، فقد اتفق النحاة على أن الجملة تكون لغوا ما لم يكن لها معنى يفهمه السامع، ويكون هذا المعنى مشتركا بين جميع أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، حتى يكون فهمهم له واحدا وهو هدف العملية التواصلية. كما أنَّه لا يخضع لقواعد النحاة واصطلاحاتهم، فيدرك السامع الفرق بين الحال والصفة مثلا دون أن يعرف اصطلاحات النحويين فيهما. [2] وقد اشترط "ابن هشام" فهم المعنى العام للخطاب في جانبيه الدلالي والمعجمي للدارس اللغوي عموما والنحوي خصوصا. فقال: "وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا ومركبا"[3]، أما الشرط الثاني فهو أن تكون للجملة نسبة كلامية فتكون عناصرها معينة ودالة تحدث للسامع فائدة يكتفي بها. [4]

ولا يفوتني هنا التذكير أن بين النحو والبلاغة في الدرس القديم صلة وثيقة، بل إنَّ البلاغة ذاتها تُقِيم أحكامها على المقولات النحوية في كثير من الأحيان، والنحو بمفهومه

[1] ينظر مسعود صحراوي ، التداولية عند العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص186.

[2] ينظر نفسه، ص184.

[3] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ج2، ص567.

[4] ينظر مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص187.

الواسع والدقيق جزء من علم البلاغة عامة وعلم المعاني خاصة، فتناول في مباحثه المختلفة البنية اللغوية بالنظر إلى أحوال الاستعمال المختلفة. واهتم بمسائل مرتبطة بالمتكلِّم بِعدِّه منتج الخطاب وأثره على البنية ذاتها والسامع ونصِّ الخطاب[1]

وقد تنبَّه الكثير من المحدثين إلى فكرة ارتباط النحو بالبلاغة في فكر "عبد القاهر الجرجاني" الذي أفاض في ذلك وجعل البلاغة والنظم والبيان هو تحكيم قواعد النحو في قوله: "اعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخلَّ بشيء منها".[2]

عرض النّحاة فيما يتداولونه في منظومتهم النّحوية للإفادة وتعريفها عند حديثهم عن الكلام وتعريفهم له، فجعلوها الأصل الذي وُضِع من أجله، والأساس الذي إذا عُدِل عنه اختلت الوظيفة الأساسية للكلام وهي الفهم والإفهام، وإنّما جعلوها شرطا فيه لأنّها تظهر

من خلاله، ولأنّ معناها الوصول إلى معنى تامٍّ يحسن السكوت عليه. ولا يتأتى ذلك إلا بالكلام، أما الكلم المفردات فلا تجنى منها فائدة وإن تعلقت بها الدلالة على معنى مفرد.[3] كما أنّهم اشترطوا في حدِّ الكلام القصد، فلا يسمى ما ينطق به النائم لديهم كلاما، ومايزت طائفة منهم بين الكلام والجملة بناء على مقصدية المتكلم.[4]

---

[1] ينظر بلقاسم حمام، فكرة المقام في النحو العربي، ص128.وينظر خليفة بوجادي، من قضايا اللسانيات التداولية في النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، ص29.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص97.

[3] ينظر تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية في الفكر العربي، ص140 ، 326.

[4] ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص540.

وقد كان "سيبويه" شديد العناية بالظاهرة اللغوية باعتبارها حدثا تخاطبيا، وفعلا كلاميا تنعقد الفائدة به. "وان كان لم يستعمل عبارة(جملة مفيدة) فانه استعمل مكانها في بعض المواضع لفظة (الكلام)كوحدة إعلامية تبليغية بين متكلم ومخاطب، فالكلام الذي يحسن السكوت عليه هو الذي يحقق الفائدة، وبه يحصل المعنى المراد" [1].فذكر مصطلح الكلام حينما أراد الجملة في مواضع من كلامه، فهو "يستخدم الكلام حيث يتوقع القارئ أن يستخدم الجملة" [2].ومن ذلك قوله:" ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما". [3]

ويقول "سيبويه" في" باب الاستقامة من الكلام والإحالة": "فمنه[يعني الكلام] مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذبٌ. فأمّا المستقيمُ الحسنُ فقولكَ: أتيتك أمسِ وسآتيك غداً. وأمّا المحالُ فأن تنقضَ أوّلَ كلامكَ بآخره فتقولَ: أتيتك غداً، وسآتيك أمسِ. وأمّا المستقيمُ الكذبُ فقولكَ: حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحْرِ، ونحوهِ. وأمّا المستقيمُ القبيحُ فأن تضعَ اللّفظَ في غيرِ مَوْضِعهِ، نحوَ قولكَ: قد زيدًا رأيتَ، وكيْ زيدًا يأتيكَ، وأشباهُ هذَا. وأمّا المحالُ الكذبُ فأنْ تقُولَ: سوفَ أشربُ ماءَ البحْرِ أمسِ". [4] فبتقسيمهِ الكلامَ إلى هذهِ الأضربِ" يُعرض عن نعتِ المحالِ بالحُسنِ أو القُبحِ بخلافِ نظيرِهِ لفقدانهِ شرط الإفادةِ وخروجِهِ عنِ المسلكِ التداوليِّ"[5]، وهو إنّما فعلَ ذلك لأنَّه أدْركَ أنَّ الكلامَ المحالَ هو" ما لا يصحُّ لهُ معنىَ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ فيهِ صدقٌ ولا كذبٌ، لأنّهُ ليسَ

---

[1] بشير ابرير، مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي، ص2 .

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص18 .

[3] سيبويه، الكتاب ، ج1، ص21 .

[4] نفسه، ج1، ص25، 26.

[5] صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص523.

لهُ معنىً. ألا ترى أنّك إذا قلتَ: أتيتكَ غدًا لمْ يكنْ للكلامِ معنى تقولُ فيه صدق ولا كذب "[1] وما لم يكن له معنى لا يُعتدُّ به في التّخاطب، بسبب افتقاره إلى أهمِّ خصيصة في الفعل الكلامي وهي إبلاغ السّامع معنى تحصل به فائدة. [2]

ويأتي "ابن السرّاج" فيذكر أنّ" أصل الكلام موضوع للفائدة "[3] فلا يُخبَر عن الحرف لأنّه لا يأتلف منه مع الحرف، أو مع الفعل أو مع الاسم كلام مفيد. [4]

ويوضّح "السَّيرافي" في السِّياق نفسه أنَّ الكلمة المفردة تدلُّ على معنى ما في ذاتها ثمَّ تُركَّب مع غيرها "فتقع بها الفوائدُ المستفادةُ باقترانها وإن كانت كلُّ واحدة منها قد دلّت على معنى بعينه"[5] وهو يركز هنا على أمرين اثنين هما :التركيب والفائدة، فلا تحقق الكلمة المفردة فائدة إلا باقترانها بغيرها وإن دلّت على معنى في ذاتها. [6]

وإذا كان الكلام على أوضاع اللّغويين يُطلق على كلِّ اسم يُتكلَّم به مفيدًا وغير مفيد، فهو على أوضاع النحويين المفيد فحسب. [7] ولذلك قال "ابن جنِّي" في تعريف الكلام: "أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلٍّ بنفسهِ مفيد لمعناه .وهو الّذي يسمّيه النحويون الجمل، نحو: زيدٌ أخوك، وقام محمّد...فكلّ لفظ استقلّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام." [8] ويقول في موضع آخر :"الكلام إنّما وُضِع للفائدة والفائدة لا تُجنى من الكلمة

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1 ، ص26 (الهامش) .

[2] ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص523.

[3] ابن السراج، الأصول، ج1 ، ص66.

[4] ينظر نفسه ، ج1، ص40، 41.

[5] أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص640 .

[6] ينظر تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية في الفكر العربي، ص326.

[7] ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص524.

[8] ابن جني ، الخصائص، ج1، ص17.

الواحدة وإنّما تُجنى من الجمل ومدارج القول ".[1] فهو يُدرك أنّ القصد من الكلام الإفادة، والإفادة لا تُجنى إلاّ من الكلام المركّب الّذي يعمد المتكلم إلى سبكه بحسب حاجة المخاطَب بعيدًا عن اللّغو. ويُريد "ابن جني" بالمستقلّ: "ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه، مستقلاًّ بمعناه...وهو الجمل المستقلّة بأنفسها، الغانية عن غيرها"[2] ثمَّ يُفرِّق بين الكلام والقول من حيث إنَّ القول لا يستحقُّ صفة الاستقلال بنفسه، وأنّ الكلمة الواحدة قول وليست بكلام، وكذلك الآراء والاعتقادات لأنَّها تخفى فلا تُعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقامه من شاهد الحال، فسُمِّيت قولاً لأنّها سببٌ لهُ ولأنّه دليلٌ عليها.[3] وجلّى هذا الفرق أكثر بقوله: "فعلى هذا يكون قولنا: قام زيدٌ كلاماً، فإن قلت شارطًا: إن قام زيدٌ، فزدت عليه "إن" رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولاً لا كلاماً، ومنتظرًا للتَّمام لجواب الشرط. وكذلك لو قلت في حكاية القسم: حلفت باللّه، أي كان قسمي هذا لكان كلامًا، لكونه مستقلاًّ ولو أردت به صريح القسم لكان قولاً، من حيث كان ناقصًا، لاحتياجه إلى جوابه"[4]والملاحظ هنا أنّ التمام مرادفٌ لمفهوم حصول الفائدة، فالقول غير مفيد لأنّه ناقص يحتاج إلى غيره لتمام معناه والكلام مفيدٌ لأنّه تامّ غانٍ عن غيره.

كما يفرِّقُ "ابن الأنبا ري" بين الكلمِ والكلامِ على أساسِ الفائدةِ المجتناةِ فيقولُ: "فإنْ قيلَ ما الفرقُ بين الكلم والكلام ؟ قِيل: الفرق بينهما أنَّ الكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد، وأمَّا الكلام فلا ينطلق إلاَّ على المفيد خاصَّة".[5]

---

(1) نفسه، ج2، ص331.

(2) ابن جني ، المصدر السابق، ج1، ص19.

(3) ينظر نفسه، ج1، ص19.

(4) نفسه ، ج1، ص19.

(5) ابن الأنبا ري، أسرار العربية، ص03.

وذهب "عبد القاهر الجرجاني" المذهب ذاته فسوَّى بين الجملة والكلام بناءً على مبدإ الإفادة، إذ أكَّد أنَّ الواحد من الاسم أو الفعل أو الحرف يُسمَّى كلمة، فإن ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: جاء محمد، سُمِّي كلامًا، وسُمِّي جملة فالكلام لا يفيد معنى إلاَّ بائتلاف طرفيه الأساسين من مسند ومسند إليه[1]

أمَّا "السُّيوطي" فزاد على شرطي الاستقلال وإفادة المعنى شرطًا آخر هو القصد، حيث لا يُعتدُّ بكلام الساهي والنائم لغياب هذا الشرط. [2]

يقول: "إنَّك إذا قلت قام النَّاس اقتضى إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيام جميعهم...فعُلِم بهذا أنَّ الإفادة(قام الناس) الإخبار بقيام جميعهم بشروط:

- ✓ الأوَّل: ألَّا تبتدئه بما يخالفه.
- ✓ الثاني: ألَّا تختمه بما يخالفه.
- ✓ الثالث: أن يكون صادرًا عن قصد." [3]

وكذلك فعل "ابن هشام" حيث اشترط القصد في الكلام فقال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد".[4] ويعني بالقصد ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه. [5]

ويتَّضح من كلِّ الحدود السَّابقة أنَّ الإفادة والقصد شرطان في الكلام، فلا يقوم له وجودٌ في أعراف النُّحاة دونهما، ولا يُطلق على منطوق المتكلِّمين مصطلح "الكلام" ما لم يكن مقصودًا ومفيدًا.

---

[1] ينظر عبد القاهر الجرجاني ، الجمل في النحو، ص107.

[2] ينظر خليفة بوجادي، من قضايا اللسانيات التداولية في النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، ص32.

[3] السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص39.

[4] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ج2، ص431.

[5] ينظر خليفة بوجادي، من قضايا اللسانيات التداولية في النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، ص32.

المحاضرة الرابعة عشر: ملامح التداولية في التراث العربي

ج/ بيئة النحاة(2):

والناظر في المنظومة النحوية التراثية يجدها غنيّة بالكثير من الأسس التي بنت عليها التداولية صرحها، حيث اهتمّ النحاة بتداولية المتكلم باعتباره منتج الخطاب، فهو المالك للمعنى الحقيقي للعبارة، وهو الأدرى بمقاصده وأغراض الكلام، والمتحكم في ظاهر البنية وشكلها دون غيره ففرقوا بين الكلام والقول والجملة اعتدادا به، كما أنّ ظواهر التقديم والتأخير والحذف والزيادة وغيرها متعلّقة بقصد المتكلم ومنوطة به.

وللسامع مكانة لا تقِلّ أهميّة عن مكانة المتكلم، إذ هو شريكه في العملية التواصلية، والعامل على تفكيك رموز الخطاب الموجّه إليه لاستخلاص الفائدة وتبيُّنِ قصد المتكلم، فقسموا الكلام بناءا على فهم السامع وكذلك أضرب الخبر، وربطوا قيمة الخطاب بالفائدة التي هي ألصق بالسامع، بالإضافة إلى أنّهم لم يُجيزوا ظاهرة أسلوبية تدخل على التركيب العربي إلّا إذا اقترنت بعلم السامع وأمن الالتباس عليه كالحذف مثلاً.

وحظي الخطاب في ذاته أيضا بقيمة كبيرة في الدرس النحوي العربي فدرسوا أغراض الأساليب العربية التي تُعدّ أفعالا كلامية في التداولية الحديثة، وخروجها عن معناها إلى معان مُستلزمة أخرى تُستفاد من السياق، وفرّقوا بين التعبير بالجملة الفعلية والتعبير بالجملة الاسمية، "حيث يكون الأوّل عندما يتلقى السامع الخبر لأوّل مرّة، وليس لديه فكرة عنه، أمّا الثاني فيكون حين يملك السامع على الأقلّ أدنى معرفة بموضوع الحديث، لكنّ المتكلم يرسله بقصد ومبالغة "[1] وتحدّث النحاة أيضا عن العديد من الوحدات اللّغويّة نحو:أسماء

[1] خليفة بوجادي، من قضايا اللسانيات التداولية في النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، ص38.

الإشارة، وظرفا المكان والزمان، وأزمنة الفعل والضمائر...وغيرها التي لا تتحدّد دلالاتها التداولية إلّا بالنظر إلى مقام التخاطب والتركيب الّذي ترد فيه. [1]

وعلى الرّغم من نفاسة هذه التركة النحويّة الضخمة، إلّا أنّ وارثيها لم يقدِّروها حقّ قدرها، فكادت تبلى ويذهب بريقها لِمَا لحقها من إهمال وعدم إعمال العقول فيها، فانبرى الدارسون يعيدون لهذا التراث عهده وينفخون في المبنى من روح المعنى.ويُعدّ الباحث المغربي "أحمد المتوكّل" رائد الاتجاه الوظيفي التداولي في الدراسات اللّسانية العربية المعاصرة، حيث أغنى الثقافة العربية بمفاهيم النحو الوظيفي وإجراءاته التطبيقية من خلال تنشيطه لنظرية اللّغوي "سيمون ديك"(Simon Dick) الذي يعدّه النموذج النحوي الغربي الجادّ في محاولة صهره مقترحات من أنحاء أخرى كالوظيفية ونظرية الأفعال الكلامية والنحو المعجمي الوظيفي. [2]ويوضِّح المتوكّل المبادئ المنهجية العامّة التي حفزته إلى هذا التوجّه فيما يلي:

1. وظيفة اللّغات الطبيعية الأساسية هي وظيفة التواصل.
2. موضوع الدرس اللّساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم . المخاطب.
3. النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية.
4. يجب أن يسعى الوصف اللّغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية:

أ- الكفاية النّفسية

ب- الكفاية التداولية

ج- الكفاية النمطية "[3]

---

(1) ينظر نفسه، ص39.

(2) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص255.وينظر أحمد المتوكل، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص05.

(3) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص09.

وقد سعى هذا الباحث إلى إعادة قراءة الفكر اللّغوي العربي، فانطلق من تحليلات ومفاهيم من التراث اللّغوي القديم: نحوِه وصرفه وبلاغته مبيّنا أنّ به نظرية تداولية تنتظم العلوم المختلفة: النحو، البلاغة، فقه اللّغة... [1]

ولعلّ من بين أهمّ ما قام به "المتوكّل" هو إيجاده لمفهوم التحجّر: وهو مصطلح يدلّ على التراكم الحاصل لبعض التراكيب اللّغويّة، وهي أنماط تعبيرية خاصّة بلغة ما تتميّز بالثبات، وتتكوّن من كلمة أو أكثر تحوّلت عن معناها الأصلي(الحرفي) لتدلّ على معنى مغاير اصطلحت عليه الجماعة اللّغوية فأصبحت بذلك تعابير اصطلاحية، وهذه القوالب تمرّ بسلسلة من العمليّات اللّغوية ولا تولد لحظة استعمالها في السِّياق، إذ أنّ مدلولاتها المختلفة التي تكتسبها باعتبارها جزءًا من التراث التاريخي والثقافي للمتكلّم، تتراكم طبقات بعضها فوق بعض تكون فيها طبقة المدلولات الاشتقاقيّة مقولات جامعة نُقِشت في أذهان العامّة والخاصّة، وطبقة المدلولات اللّغوية معارف مكتسبة ترسّخت وترسّبت في عقول الجمهور، وطبقة المدلولات الاصطلاحيّة معارف ناشئة يُحصِّلها الخاصّة ثمّ بعد زمن معيّن تصبح من نصيب الجمهور. وغالبا ما يكون التحجّر على مستوى التركيب إلّا أنّه قد يكون في اللّفظ المفرد أيضا، ومن الأفعال التي صاحبها التحجّر في اللّغة العربية: أصبح، أمسى، أضحى، بات التي كانت تدلّ معجميًا على زمن معيّن تعنيه حرفيا، وتُعامل نحويًا على أنّها أفعال تامّة ولكنّها مع تحجّرها أصبحت أفعالا ناقصة ثابتة على معنى تلميحي لم يكن لها في الأصل. [2]

---

[1] ينظر عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص329 .

[2] ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص349، 400.

وذكر "المتوكّل" أنّه يمكن رصد الأفعال المحمولات بالشكل التالي:" يفقد الفعل بالتدرّج فحواه المعجمي، فترتّب عن ذلك بطريقة آلية فقدانه للدلالة على واقعة، مثال ذلك ما حصل للأفعال أصبح وأمسى وأضحى التي كانت تدلّ حين كانت محمولات تامّة ؛على الدخول في الصبح والدخول في المساء والدخول في الضحى على التوالي، بفقدانها السمتين الأساسيتين للحمولِيّة، الدلالة على فحوى معجمي والدلالة على واقعة، تصبح هذه الأفعال مجرّد أفعال ناقصة" [1]

وفي الثقافة العربية ألفاظ مأثورة متوارثة تُمثِّل تعابير اصطلاحية، نُقِلت وتواترت عبر الأجيال حتّى أصبح المتكلم بمرور الزمن يستعملها بمعناها الاصطلاحي ليُعبِّر عن قصده متجاهلا معناها الحرفي.

وقد يبدو أنّ هناك تداخلا بينها وبين بعض الآليات الأخرى كالاستعارة والكناية إذ كلّها تُستعمل كإستراتيجية تلميحية في التخاطب، ولكن الفرق بينهما يكمن في العلاقة بين اللفظ والقصد في كل منها، ففي الكناية والاستعارة هناك تلازم بين معنى اللفظ والقصد المراد، والعلاقة بينهما مولّدة من قِبل هذه الآليات فتخلق أشكال تعبيرية جديدة قد لا تدوم على الرغم من تعبيرها عن قصد المتكلم لحظة التلفظ بها في سياق معين، أمّا في التعبير الاصطلاحي وعلى الرغم من أنه قد ينشأ في الأصل باستعمال آلية الكناية أو الاستعارة، فإنّ العلاقة بين اللفظ والقصد ثابتة حتىّ أنّ المتكلم لا يفكر في أصلها أثناء إنتاجه للخطاب، بقدر ما يفكر في الترابط القصدي بين اللفظ وبين القصد وتصبح التعابير الاصطلاحية جزءا من الكفاءة التداولية عند طرفي الخطاب ويستعملها

[1] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص27.

المرسل للتعبير عن قصده، فيدرك المرسل إليه هذا القصد إدراكا جيّدا مادامل من أبناء اللّغة الواحدة[1].

وممّا سبق يمكن القول أنّ المتوكّل قد أدرك جيّدا دور القصد في التواضع على التعابير الاصطلاحية وفي تحجّرها ثمّ في استعمالها بعد ذلك.

ومن المفاهيم النحويّة التي عمل "المتوكلّ" على تطويرها في النحو الوظيفي تفريقه بين أربعة وظائف تداولية: "المبتدأ"(theme) و"الذيل"(tail) و"البؤرة"(focus) و"المحور"(topic) حيث أنّ الوظيفتين الأوّليتين وظيفتين خارجيتين بالنسبة للحمل أي؛ تُسندان إلى مكونين خارجيين عن الحمل ويعتبر الوظيفتين الثانيتين داخليتين إذ تُعتبران جزأين من الحمل ذاته، وهي الوظائف نفسها التي اقترحها "سيمون ديك"، وأضاف المتوكّل وظيفة خامسة هي "وظيفة المنادى".[2]

ثمّ ميّز "المتوكّل" داخل وظيفة البؤرة بين "بؤرة جديد" و"بؤرة مقابلة" من حيث نوعية البؤرة، وبين "بؤرة المكون" و"بؤرة الحمل" من حيث مجال التبئير[3] وأرى في هذا التقسيم تغلغلا في نفسيّة المتكلم ومراعاة لقصده في الإسناد، فوظيفة البؤرة" تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة أو الأكثر بروزا في الجملة"[4] ولا يمكن أن يبرز عنصر لغوي معيّن داخل الجملة دون غيره إلاّ إذا قصد المتكلم ذلك، ووضع الألفاظ على ترتيب يسمح بإبراز العنصر الحامل للفائدة الخطابية فيتلفّظ على النحو الذي يحقق هذا الغرض. فإذا كانت البؤرة مسندة إلى" المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب أي؛ المعلومة التي لا

---

[1] ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص402 403.

[2] ينظر أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص16.

[3] ينظر نفسه، ص16.

[4] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية ص28.

تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلّم والمخاطب" [1] تكون البؤرة بؤرة جديد، أمّا إذا كانت البؤرة مسندة إلى " المكون الحامل للمعلومة التي يشكّ المخاطب في ورودها" [2] تكون البؤرة بؤرة مقابلة.

والملاحظ أنّ هذا التمييز بين نوعي البؤرة الآنفي الذكر موضوع بالنظر إلى قصد المتكلّم وفهم السامع ابتغاء تحقيق فائدة تواصلية.

وكذلك الأمر بالنسبة لوظيفة المحور، إذ يأخذ المكون وظيفة المحور في الجملة "بمقتضى الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معيّنة"[3]، فيقصد المتكلم إيضاح الدال على ما يشكل المحدّث عنه داخل التركيب الجملي، ويفهم المخاطب أنّ ذلك محور الحديث، وهي وظيفة تداولية يقصد منها إيلاء المتقدّم نوعا من الاهتمام والعناية يؤثر في البنية الإخبارية التي تناسب المقام.

والمتتبع لأبحاث "المتوكل" يجده يُقرّ أنّ النظرية الثاوية خلف مختلف العلوم اللّغوية العربية هي النظرية التداولية، ويمضي إلى أنّها قابلة للتحاور مع النظريات التداولية الحديثة.[4]

ومحصول الحديث أنّ السمات التداولية قد طبعت بحث كثير من النحاة العرب لأنّهم أثناء ذلك كانوا على وعي تام "أنّ النظام اللّغوي وُجد لكي يفيد ويبلّغ أغراض المتكلم ومقاصده للمخاطب، فهو وسيلة تبليغ جوهره الإفادة...فقد بنوا النحو على مبدإ التخفيف

(1) أحمد المتوكل، المرجع السابق، ص28.

(2) نفسه، ص29.

(3) نفسه، ص69.

(4) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص258.

والفرق وهو مبدأ الاقتصاد اللّغوي الذي عرفه اللّغويون المعاصرون أي إنّ الهدف الذي يودّه المتكلم هو أن يبلّغ أكبر عدد ممكن من الفوائد في وقت قصير وبمجهود قليل"[1]

وقد سبر النحويون أغوار الظاهرة التواصلية وتبينوا خصائص الخطاب العربي من خلال استقرائهم لكلام العرب، لذلك استطاعوا أن يميزوا بين مفهومي الفائدة والمعنى "فقالوا: لابدّ لكل كلام من معنى يدلّ عليه، ولكنّه إن كان ينبغي أن يفيد في الأصل فقد يكون غير مفيد أي غير حامل لفائدة/لخبر يجهله السامع. وذلك مثل: النار محرقة مثال مشهور في النحو العربي، فإن قِيل هذا لمن اختبر خاصية النار المحرقة، فإنّ هذا الكلام وإن كان ذا معنى إلاّ أنّه لا يأتي بشيء جديد بالنسبة للمخاطب، ولهذا أهميّة عظيمة جدّا لأنّه الأساس الذي بُنِيت عليه نظرية الإفادة الحديثة"[2]

وتوصل كلّ النحاة بدءا "بسيبويه" حتى النحاة المتأخرين أن الفائدة الخطابية وتبليغ المتكلم قصده لا يحصلان باللفظ المفرد بل بتأليف الألفاظ بعضها مع بعض، فالمعاني التي هي أدلة على الأغراض لا تحصل إلا بالكلام المركب، يقول عبد الرحمان الحاج صالح" إن النحو العربي قد أسس على الغرض الذي من أجله خلق اللّسان وهو الإفادة، فغرضه لغوي محض، إذ يجعل الاسم والفعل عمادين للحديث وهو ما يجري من المتكلم والمخاطب وهو شديد الاهتمام بهذين القطبين للكلام فالاسم والفعل لا يطابقان الاسم والكلمة كما يفهمهما بل قد يوافق هذان المفهومان المحدّث عنه (المسند إليه) والمحدث به (المسند) شرط أن يُعتمد فيهما التصديق والتكذيب أي من حيث صحة الحكم وبطلانه، والواقع أنّ هذا الاعتبار منعدم عند سيبويه، ووجوده عند من تلاه يدلّ على تأثرهم بالمنطق، ومن جراء

---

[1] بشير إبرير، ، مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي، ص01.

[2] بشير إبرير، المرجع السابق، ص 02.

ذلك كانت مادة الدراسة النحوية العربية هي الحديث(لا الحكم) من حيث هو تبادل لفظي ذو فائدة بين قطبين . لافظ وسامع . وإن اشتبه الأمران على متأخري النحاة فليس إلاّ لأنّهم تناسوا حقيقة البلاغ اللّغوي." [1]

واللفظ لا يضطلع بوظيفة التعبير عن أغراض المتكلم وتبليغ مقاصده إلاّ بالتظافر مع عناصر السياق المختلفة إذ إنّ الخطاب "ممارسة تجري تداوليا في السياق "[2]الذي يتميز بتغيير سماته .

ويمكن القول إن القصد والإفادة شكّلا قاعدة كبرى دارت في فلكهما تحليلات وتفسيرات النحاة لكل المسائل النحوية، وفي هذا الشأن قال تمام حسّان "إن الفائدة والصواب وأمن اللُبس حين توضع ثلاثتها في صورة مبدأ عام يحكم كل نشاط قام به النحاة فلابد أن تدور كل قواعد التوجيه في فلك هذا المبدأ بحيث يكون الغرض منها جميعا أن تكون تفصيلا للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث"[3] والاهتمام بهذه الغايات الثلاث أوصل النحاة إلى معالجة كل عناصر العملية التبليغية من خطاب ومتكلم ومخاطب ومقام...

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، ص79.

[2] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص40.

[3] تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص189.

الفهرس المحتويات:

مقدّمة عامّة: ..... ب

أهم مصادر المقياس: ..... ج

المحاضرة الأولى: الدراسات اللغوية ما قبل التداولية 4

المحاضرة الثانية: التداولية مفاهيم ومصطلحات 9

المحاضرة الثالثة: مفاهيم تداولية مركزية (1). 16

المحاضرة الرابعة: مفاهيم تداولية مركزية(2). 25

المحاضرة الخامسة: التداولية النشأة والتطور1 31

المحاضرة السادسة: التداولية النشأة والتطور2. 36

المحاضرة السابعة: الأصول اللسانية للتداولية 41

المحاضرة الثامنة: مرحلة التأسيس مع أوستين: درجات التداولية ونظرية أفعال الكلام 49

المحاضرة التاسعة: مرحلة التطوير مع سيرل 55

المحاضرة العاشرة: ملامح التداولية في التراث العربي 65

المحاضرة الحادية عشر: ملامح التداولية في التراث العربي 73

المحاضرة الثانية عشر: ملامح التداولية في التراث العربي 80

المحاضرة الثالثة عشر: ملامح التداولية في التراث العربي 85

المحاضرة الرابعة عشر: ملامح التداولية في التراث العربي 94

الفهرس المحتويات: 102